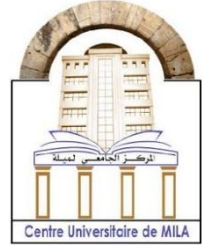


المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع:.....2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية
دراسة حالة بنك BADR وكالة ميله

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: "إدارة مالية"

إشراف:

د. زموري كمال

إعداد الطالبتان:

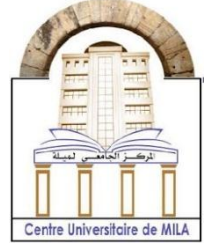
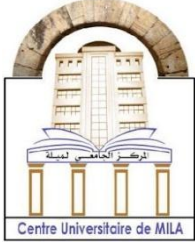
سرار فرح

سرار عائشة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوهلالة سعاد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زموري كمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زيد جابر

السنة الجامعية 2022/2021



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

المرجع:.....2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية
دراسة حالة بنك BADR وكالة ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: "إدارة مالية"

إشراف:

د. زموري كمال

إعداد الطالبتان:

سرار فرح

سرار عائشة

السنة الجامعية 2022/2021



الشكر والعرفان

الحمد حمدا عظيما، الشكر شكرا جزيلا، للذي جعل
الشكر نعمة منه نستوجب شكره "إلهي" والصلاة والسلام
على معلم البشرية وهاديها محمد رسول الأنام وعلى صحبه ومن تبعهم
بالحسنى ليوم الدين.

فانطلاقا من العرفان بالجميل فانه يسرنا ويثلج صدرنا أن نتقدم بالشكر
والامتنان لمن سلمناه راية الإشراف على عملنا وقام بذلك الأستاذ الفاضل
د. زموري كمال الذي غمرنا بالنصح والتوجيه والإرشاد والمثابرة بكل
تواضع وتفاني حتى إتمام هذا العمل.

الشكر موصول أيضا إلى كل موظفين بنك الفلاحة والتنمية الريفية
"BADR" لولاية ميلة خصوصا دحمان زكرياء الذي قام بإرشادنا
ومساعدتنا داعينا المولى عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناته وينير دربه
بالمزيد من النجاح والتألق.

دون أن ننسى في ثنائنا أعضاء لجنة المناقشة وكافة أسرة معهد العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فرح - عائشة

إهداء

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي حقه و الصلاة والسلام
على خير المرسلين أما بعد:

أهدي ثمرة نجاحي إلى فانوس دربي، نبع الطيبة و العطاء، إلى
من كان دعاؤها سر نجاحي
"أمي الغالية"

إلى الذي بذل الغالي والنفيس وتكبد مشقة العمل لأجل أن
أتم مشواري التعليمي إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى
سندي و معيني على تحمل المصاعب
"أبي الغالي"

إلى أجمل ما أملك في الوجود ورفيقة الدرب
"أختي الغالية عائشة"

إلى أمي الثانية أطال الله في عمرها " فطيمة"

فرح

إهداء

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي حقه والصلاة والسلام
على خير المرسلين أما بعد:

أهدي ثمرة نجاحي إلى معنى الحب ومعنى الحنان، إلى بسمة
الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
"أمي الغالية"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى نبراسي الذي ينير دربي،
قدوتي في الحياة
"أبي الغالي"

إلى سندي وقوتي في الوجود، أغلى ما أملك، جوهرة دربي
"أختي الغالية فرح"

إلى من ساندني وآزرني في دربي بدون ملل أو تعب بنظرات أمل
حتى نهاية مشواري "زوجي الغالي"
إلى "كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي"

عائشة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية دراسة حالة بنك BADR وكالة ميلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان شمل 30 عبارة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المكونة من 40 عامل، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق هدف الدراسة منها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.

وبعد إجراء عمليات التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أنه يجب على بنك BADR وكالة ميلة تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل دائم وصارم مما يؤدي إلى تحسين أدائه وقدرته على التقليل من المخاطر التي يواجهها، وكذا وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح و الشفافية على إدارة المخاطر المالية ببنك BADR وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق إجراءات رديعية ومعاينة البنوك في حال فشلها في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة فيها وذلك من خلال أخذ الاحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة والفساد في المعلومات في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر المالية، بنك BADR وكالة ميلة.

Summary:

The study aimed to highlight the role of governance in managing financial risks in commercial banks, a case study of Badrbanq, Mila agency and hypotheses were tested using the statistical package for social sciences (Spss) program, and many statistical methods were used to achieve the purpose of the study; including simple and multiple regression analysis.

Badr bank must always and strictly apply the principles of governance, which leads to improving its performance and its ability to reduce the risks it faces, as well as the presence of a statistically significant impact of disclosure and cultural impact on financial risk management $\alpha \leq 0.05$.

The study recommended the necessity of applying a fearful procedure and the meaning of the party in solving its proper failure of the principles of governance in it through a solution to the term *su* in the commercial banks.

Keywords: Governance, disclosure and culture, financial risk management, Badr Bank Mila agency.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	شكر وعرهان
III	الإهداء
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
27-1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية الحوكمة
3	المطلب الأول: نشأة وتطور الحوكمة
4	المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة وخصائصها
7	المطلب الثالث: معايير تطبيق الحوكمة وأهدافها
9	المطلب الرابع: أبعاد تنفيذ الحوكمة وتحدياتها
13	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية
13	المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها
15	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية
18	المطلب الثالث: طرق قياس الخطر
20	المطلب الرابع: العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المالية
23	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الحوكمة والمخاطر المالية
23	المطلب الأول: الدراسات السابقة في البيئة العربية (الجزائرية)
24	المطلب الثاني: الدراسات السابقة في البيئة الأجنبية
25	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل الأول
62-28	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة

فهرس المحتويات

	والتنمية الريفية لووكالة ميلا
29	تمهيد الفصل الثاني
30	المبحث الأول: تقديم مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلا
30	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
34	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوولاية ميلا
35	المطلب الثالث: خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية
38	المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات
38	المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها
38	المطلب الثاني: أداة الدراسة وأدوات المعالجة الإحصائية المستخدمة
40	المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة
42	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
42	المطلب الأول: وصف المتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة
43	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان
52	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
61	خلاصة الفصل الثاني
64	خاتمة
67	قائمة المراجع
72	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
30	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله	1-2
36	منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله	2-2
41	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان مقياس ألفا كرونباخ	3-2
42	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية	4-2
43	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	5-2
45	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات حفظ حقوق العملاء	6-2
46	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	7-2
47	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات الإفصاح والشفافية	8-2
49	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات مسؤوليات الإدارة العليا	9-2
50	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات محاور إدارة المخاطر	10-2
52	اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف -سميرنوف)	11-2
53	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتحقق من أثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية بينك BADAR وكالة ميله	12-2
54	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتحقق من أثر حفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية بينك BADAR وكالة ميله	13-2
55	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتحقق من أثر دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية بينك BADAR وكالة ميله	14-2
57	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتحقق من أثر الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية بينك BADAR وكالة ميله	15-2
58	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتحقق من أثر مسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية بينك BADAR وكالة ميله	16-2
59	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال	17-2

قائمة الجداول

	للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة	
--	--	--

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
هـ	نموذج الدراسة	1
6	خصائص الحوكمة	1-1
34	الهيكل التنظيمي لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1-2

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
72	الاستبيان المعد للدراسة	1
76	قائمة الأساتذة المحكمين	2
76	قائمة الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة	3
78	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان لكل المبادئ	4
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T	5
83	اختبار التوزيع الطبيعي	6
84	نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية	7
89	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الحوكمة في إدارة المخاطر المالية	8

مقدمة

ظهرت الحوكمة لوضع حد للعديد من الأزمات المالية والتلاعبات الإدارية خاصة الموجودة في القطاع البنكي، إذ تعتبر أداة رقابية صارمة واستطاعت عبر مرور الزمن إثبات نجاعتها في ذلك، كما استطاعت الحوكمة أن تكتسب دورا بارزا في تسيير مختلف المصارف باعتبار أن الأعمال المصرفية أكثر تعقيدا من باقي الأعمال في الشركات، كما أنها تكون عرضة للعديد من المخاطر التي بدورها تعتبر من الابتكارات الإدارية المهمة التي طورها الإنسان ووضع أسسها حيث أصبح لديه هاجس لكيفية التعامل مع مختلف الحوادث والكوارث التي أثرت على حياته وصحته وحتى ممتلكاته وذلك بالتزامن مع التطور التكنولوجي والعلمي والمعلوماتي الموجود والمتصاعد يوما بعد يوم.

و عليه قام الإنسان بتطوير أساليب إدارة الحوادث الممكنة والمحتملة والمتوقعة واهتمامه بشكل أوسع بتلك الحوادث التي سوف تقع وتؤثر عليه مستقبلا مما جعل من الضروري الاهتمام بالبحث عن أفضل السبل التي تساعد المصارف على الإدارة الجيدة والرشيدة وجعلها قادرة على التصدي للأزمات أو على الأقل التخفيف من حدتها وبالتالي تطبيق الحوكمة يعتبر الحل الأمثل والشامل لتشجيع تضافر الجهود من أجل تحقيق مختلف الأهداف المطلوبة بكل مصداقية وكفاءة.

1. الإشكالية:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، لذا فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
كيف تؤثر الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بينك BADR وكالة ميله؟
وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في إدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؟
- ❖ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء في إدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؟
- ❖ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؟
- ❖ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؟
- ❖ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا في إدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؟

2. الفرضيات:

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية السابقة تم طرح مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (ضمان وجود أساس فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
يشترك من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

3. أهمية البحث:

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن مفهوم الحوكمة في القطاع البنكي مازال لم يلقى القدر الكافي من الاهتمام والدراسات خاصة بالنسبة للجزائر، وربما يعود ذلك إلى حداثة الموضوع.

انطلاقاً من وعينا الأکید لأهمية القطاع البنكي في النشاط الاقتصادي ودوره في توفير التمويل اللازم للمشاركة، حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك من أجل

إدارة المخاطر والسيطرة عليها وتطوير الوسائل الضرورية للتقليل منها بغية تحقيق فعالية و كفاءة لأداء للبنوك.

4. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- ❖ التعرف بالحوكمة وخصائصها وأهدافها؛
- ❖ التعرف على آراء أهل الاختصاص فيما يخص أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك BADR وكالة ميلة ومدى تجسيدها في أرض الواقع؛
- ❖ إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليل المخاطر المالية وتحقيق فعالية أداء البنك؛
- ❖ معرفة طبيعة العلاقة بين مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.

5. دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع منها:

- ❖ يدخل البحث ضمن التخصص الدراسي وهو إدارة مالية؛
- ❖ الرغبة الشخصية للبحث في موضوع الحوكمة والمخاطر المالية؛
- ❖ حتمية إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري؛
- ❖ يعتبر موضوع الحوكمة وعلاقته بالإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية من المواضيع الحديثة في ميدان علوم التسيير.

6. منهج الدراسة وأدواته:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سوف نحاول الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة عليها.

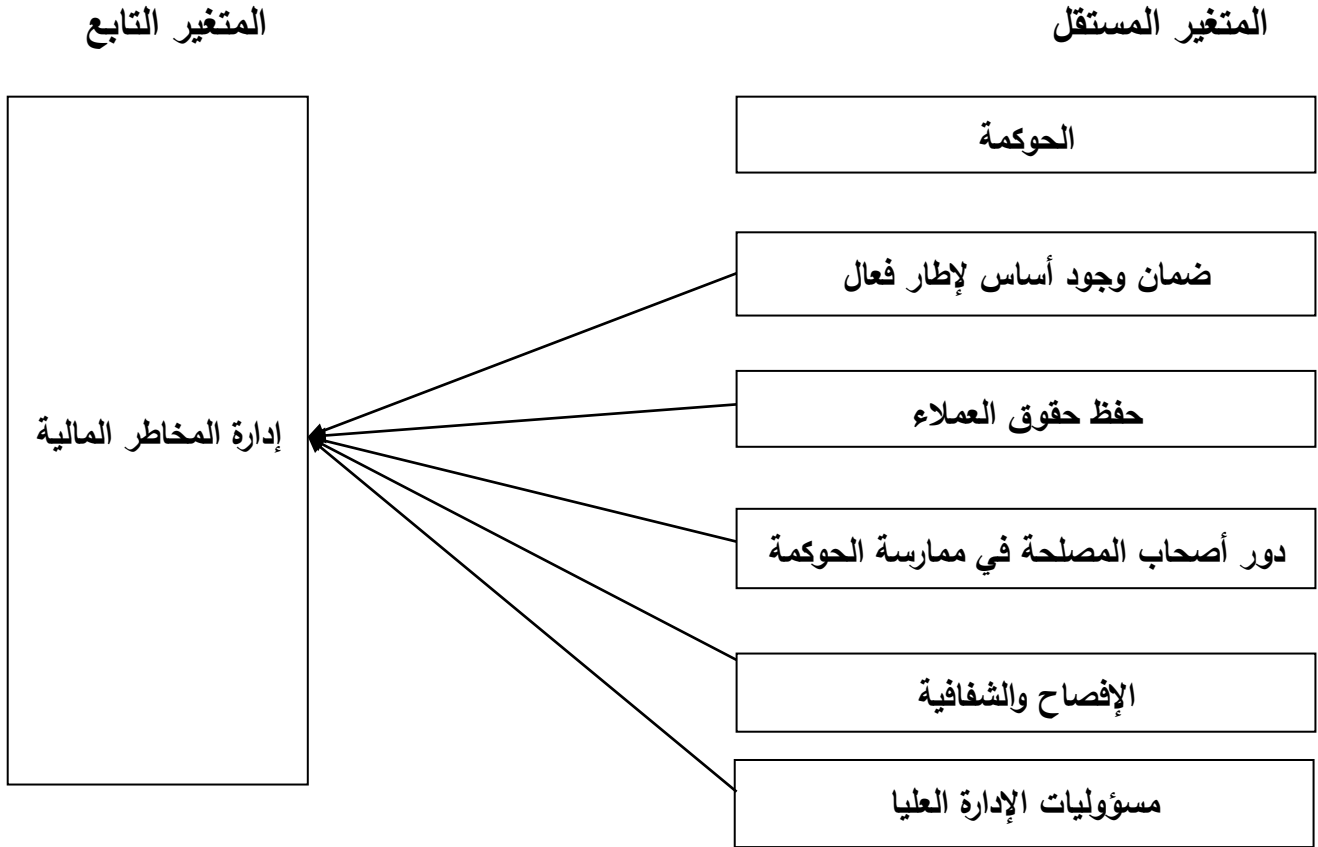
أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على:

- ❖ الكتب المتخصصة في مجال البحث؛
- ❖ الأطروحات والرسائل الجامعية؛
- ❖ المقالات والملتقيات العلمية والمجلات؛
- ❖ الاستبيان.

7. نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة الحالية في تحديد متغيرات الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) وتأثيرها على إدارة المخاطر المالية ببنك BADR وكالة ميلة، ويمكن تمثيل الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على أدبيات الدراسة.

8. حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:

✓ **الحدود المكانية:** تم إجراء دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة).

✓ **الحدود الزمنية:** المدة الزمنية التي استغرقت للإنجاز لدراسة، هي الفترة الممتدة من بداية شهر جانف إلى غاية نهاية شهر ماي 2022.

✓ **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك BADR وكالة ميلة.

9. هيكل الدراسة:

في المقدمة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية، وتم وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية وأهداف البحث التي تسعى إلى تحقيقها، كما حددنا دوافع اختيار الموضوع، ثم تطرقنا إلى منهج البحث وأدواته ونموذج الدراسة، والصعوبات التي واجهتنا خلال البحث.

الفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية، حيث ضم هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول للتكلم عن ماهية الحوكمة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن المخاطر المالية، والمبحث الثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة.

الفصل الثاني دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة)، يتناول الفصل الثاني ثلاث مباحث رئيسية، فأول مبحث تطرقنا من خلاله إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة)، المبحث الثاني قمنا من خلاله بعرض الطريقة والإجراءات، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

وفي الأخير تم التوصل فيها إلى نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية واقتراح بعض التوصيات وأفاق الدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

- ❖ نقص المراجع التي نتناول موضوع دراستنا حول الحوكمة وتطبيقها في البنوك.
- ❖ صعوبة إعطاء المعلومات من طرف العاملين في البنك نظرا للسرية التي يحظى بها العمل المصرفي.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية
لعلاقة الحوكمة
بإدارة المخاطر المالية

تمهيد:

أدت حريز القطاع المالي والمصرفي والنقلبات في الأسواق المالية إلى تعرض البنوك إلى مخاطر وتحديات جديدة، مما يستلزم قيام البنوك بتبني طرق ابتكارية لإدارة أعمالها والمخاطر المصاحبة لها، وذلك حتى تستطيع الاستمرار بالمنافسة، ومن الملاحظ أن زيادة التوجه نحو آليات السوق من قبل البنوك جعل هناك توجهها نحو تغيير أساليب الرقابة والإشراف المصرفي، وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الوظائف في البنك وذلك لإدراكها لعدد من المخاطر قبل أو بعد نشوئها من خلال التنبؤ بوقوعها، وفي حالة وقوعها بكيفية التعامل معها وذلك يعطي ارتياح للمساهمين بسبب معرفتهم أن المخاطر التي تقابل البنك يتم التعرف عليها قبل الوقوع فيها، لذا فمن الضروري المحافظة على سلامة النظام المصرفي ككل عن طريق تطبيق الحوكمة في البنوك.

يمثل الفصل الأول الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية والذي يضم ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الحوكمة.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الحوكمة والمخاطر المالية.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

ازدادت أهمية تبني الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات، بحيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة للحوكمة إلى تقليل المخاطر المالية، وتوفير الاحتياجات اللازمة ضد سوء الإدارة وتشجيع الشفافية في المعاملات.

المطلب الأول: نشأة وتطور الحوكمة

إن التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبرزت الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال إدارة عن الملاك، وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان. ويبدو أن الكثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لا تتلقى الاهتمام الكافي، وفي إغراق الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم، مما أدى إلى بروز مفهوم الحوكمة، وعلى أثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية وكنتيجة للتحريات الكثيرة فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات الغير مشروعة، وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، فقد أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام 1977 في أمريكا، والتي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة المالية الداخلية.

في عام 1985، بعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست لجنة تريجو "treadway commission" وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، تقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها في عام 1987 ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة لتدقيق ومراجعة داخلية أكثر موضوعية، لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية. وياتت حوكمة المؤسسات من الموضوعات المثيرة جدا وخصوصا بعدما وجدت الدوائر الأكاديمية والسياسية والاقتصادية العالمية فيها وسيلة فعالة لتدخل في اقتصاديات الدول النامية تحت عناوين برامج الإصلاح ومتطلبات إعادة الهيكلة والاهتمام بالجودة والبحث عن عوائد إقتصادية مرتفعة حسب ما يراه صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتطورت تداعيات مفهوم حوكمة المؤسسات إلى الحد الذي أصبح معه المفهوم شعارا إصلاحيا وجزءا من خطاب سياسي اقتصادي للحكومات أو من يقف في مقابلاتها. وطرحت آليات مختلفة للتعامل مع استحقاقاته الإدارية والمالية والمحاسبية وكذلك المهنية والأخلاقية.

يمكن القول أن ثمة عوامل ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في دول العالم ساهمت في خروج مفهوم حوكمة المؤسسات إلى العلن منها(اللحام وآخرون، 2014، الصفحات 64-66):

✓ في عام 1997 مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة المؤسسات. والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين مؤسسات الأعمال والحكومة. وكانت المشاكل العديدة التي برزت إلى

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب الأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في الوقت نفسه الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداءً بفضيحة شركة "Enron" وما تلا ذلك وسلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها بتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة، هو ما جعل منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام.

وهو ما أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية قريبة من الكمال.

✓ زاد من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات، من ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية. فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسية فإن هناك 100 شركة فقط التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارستها الاحتكارية.

✓ اكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبرى بالنسبة لديمقراطيات الناشئة، نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة.

✓ مع تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المنظمات العالمية تزايد الحديث عن حوكمة المنظمات وقد وصلت نسبة تعثر المنظمات في العالم في عام 2020 إلى نسبة 4.11%.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة وخصائصها

على الرغم من الانتشار الذي حققه تطبيق مفهوم الحوكمة على المستوى العالمي فإنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له فيما بين المختصين ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

• لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنجليزي لكلمة "Governance" وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد

عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح حيث تم استخدام مضامين أخرى

فعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة: " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وكذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل

الفصل الأول.....الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء"(خاوي، دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012، 2015/2016، صفحة 24).

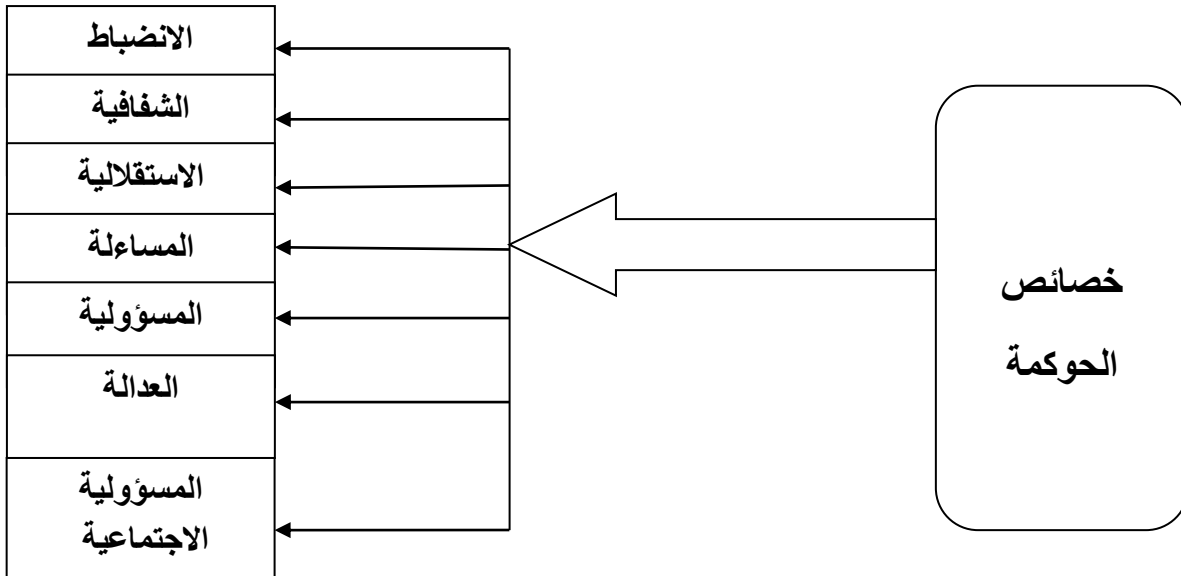
- هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (غضبان، 2015، صفحة 17).
 - الحوكمة هي وضع معايير ونظم السلوكيات للمؤسسات فهي مختلف الإجراءات الموضوعية محل التطبيق من طرف المنظمة لأجل إيجاد تنسيقات داخلية فيها(الشمري، 2013، صفحة 104).
 - الحوكمة هي مجموعة قواعد العمل والرقابة التي تحكم حياة المؤسسة في فترة زمنية ومكان محدد(طاسين و حاج صحراوي، 2018، صفحة 130).
 - كما تعرف الحوكمة بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس أداء الإدارة الجيد و مؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة داخلية أم خارجية من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها و بالتالي ضمان أمثل استخدام للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الأثر الايجابي للمؤسسة لصالح ملاكها و للمجتمع ككل (بله، 2013، صفحة 66)
 - تعرف الحوكمة بأنها نظام علني حاكم قائم على العلانية و الشفافية و نظام ضمني متحكم قائم على المبادئ و المثل و القيم الأخلاقية و في الوقت ذاته قائم على وجود كيان إداري داخل كل دولة و كل منظمة جماهيرية و كل مشروع فيقوم هذا الكيان برصد و قياس المتغيرات و المستجدات و إتباع الاتجاهات و تحليلها (منال، 2021، صفحة 108)
 - الحوكمة هي نظام الحوافز الذي يحمي و يحافظ على التزامات الأعوان الاقتصاديين في محيط عمليات أي مؤسسة (بيرش، صفحة 41)
 - الحوكمة هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وغيرهم (نهى، 2016، صفحة 24)
 - الحوكمة هي مجموعة من القيود التعاقدية المتشابكة التي يتم على أساسها التحكم في قرارات القائمين على المؤسسة، لتحقيق الربحية والعدالة لجميع الشركاء (على خضر، 2012، صفحة 14)
 - تعرف الحوكمة على أنها مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل و قيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح و الحقوق المالية للمساهمين.(yousef, 2007, p. 4)
 - مجموعة من الآليات التي بمقتضاها يضمن المساهمون أموالهم والعوائد المترتبة من استثمارها (Shleifer & Vishy, juin 1997, p. 737)
- مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها " نظام متكامل يضم مجموعة من الآليات والقواعد والإجراءات التي تعمل على تحديد العلاقة بين إدارة المؤسسة من جهة وجميع الأطراف ذات المصلحة من جهة أخرى وذلك في سبيل ضمان تحقيق أهداف المؤسسة".

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

تعتمد الحوكمة على مجموعة من الخصائص نذكر منها(حدو، 2019، الصفحات 10-11):

- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح والذي يعبر عن ولاء العاملين والتزامهم بمبادئ وقيم العمل؛
- **الشفافية:** وتتمثل بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث دون إخفاء أية جوانب يفسرها البعض بأنها إخفاقات ومشاكل تؤثر على مسيرتهم الوظيفية؛
- **الاستقلالية:** أي عدم وجود أي تأثيرات أو ضغوط أثناء العمل وبالتالي فإن قدرا من الحرية اللازمة لأداء العمل ينبغي أن يكون متوفرا في المؤسسة؛
- **المساءلة:** وهي أنه يمكن أن يقوم بتقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والإدارة ("محمد علي " عبد اللطيف سكر، 2018، صفحة 16)؛
- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة (عبد المجيد انشاصي، 2015، صفحة 28)؛
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى المؤسسة كشخص صالح (نوار و حفيظ شبايكي، 2018، صفحة 187).

الشكل رقم (1-1): خصائص الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: معايير تطبيق الحوكمة وأهدافها

إن تطبيق الحوكمة ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية تستعملها المؤسسات لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية وتطبيقها يكون وفق معايير من أجل ضبط العلاقات الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: معايير تطبيق الحوكمة

في الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة تختلف كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة ومن بين هذه المعايير ما يلي (للحام وآخرون، 2014، الصفحات 98-101):

➤ معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004، وتتمثل في:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- **حفظ حقوق كل المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- **المعاملة العادلة لحملة الأسهم:** وتعني المساواة في التعامل بين كل المساهمين وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
- **دور أصحاب المصلحة والأطراف المرتبطة بالشركة:** ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء وتشمل الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح وتشمل التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات ومشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة.
- **الإفصاح والشفافية:** ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة المؤسسة. وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ومن دون تأخير.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمان مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم.

➤ معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية:

- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- إستراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو ناصر أخرى؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

➤ معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت معايير التمويل الدولية للبنك الدولي في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، ولها مستويات أربعة كالتالي:

- ✓ الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- ✓ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- ✓ إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- ✓ القيادة.

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة

تسعى الحوكمة لتحقيق أهداف عديدة أهمها ما يلي (طالب و المشهداني، 2011، الصفحات 43-44):

- ✓ كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين؛
- ✓ تقليل المخاطر المالية والاستثمارية؛
- ✓ تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات؛
- ✓ زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني؛

- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسة أو المصرف؛
- ✓ الحفاظ على السمعة الاقتصادية للمؤسسة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية؛
- وهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي(جوهر، 2014، الصفحات 218-219):
- ✓ ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها؛
- ✓ الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على المؤسسة؛
- ✓ التأكد من قدرة المساهمين في ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة ظهور المشاكل، ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل؛
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات؛
- ✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع؛
- ✓ تؤدي الحوكمة إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ورفع درجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن المؤسسة من الصمود أمام المنافسة القوية؛
- ✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛
- ✓ حماية وتعزيز حقوق المساهمين، المودعين وأصحاب المصلحة (أبو حمام، 2009، صفحة 17)؛
- ✓ توضيح أدوار الحوكمة لهيئات المصرف(المهدي، 2019، صفحة 70)؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية أمام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها، حيث هذا يؤدي إلى خلق حوافز لتطوير وبناء تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية (البشير، 2017، صفحة 14)؛
- ✓ تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها(براق و بلواضح، 2018، صفحة 4)

المطلب الرابع: أبعاد تنفيذ الحوكمة وتحدياتها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أبعاد تنفيذ الحوكمة والتحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: أبعاد تنفيذ الحوكمة

للتنفيذ الجيد للحوكمة في المصارف لابد من توفر بعدين أساسيين(حسن، البنوك ومخاطر الأسواق المالية، 2011، صفحة 216):

➤ أولاً: البعد الخارجي

✓ القواعد الاحترافية:

يمكن تعريف القواعد الاحترافية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين

الفصل الأول.....الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

وهما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين. تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك

✓ تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة:

ان الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

✓ تقوية السلامة البنكية:

تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

✓ تطوير نشاط البنوك:

لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك: ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة، ممارسات بنكية جديدة... الخ، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة المصرفية والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية اتجاه عملائها.

➤ ثانيا: البعد الداخلي (طريقة إدارة البنك)

يتمثل البعد الداخلي للحوكمة في الأساليب الإدارية التي تدار بها هذه الأخيرة، ويمثل مجلس الإدارة الآلية الداخلية، حيث يلعب دورا محوريا في رقابة الإدارة، حيث لم يعد مجلس الإدارة يساهم في خلق القيمة فقط بل هو جهاز سلطة وسيطرة، والبحث عن الفرص وخلق معايير اجتماعية....

ولمجلس الإدارة دور رئيسي في رقابة الإدارة من شأنه أن يخفض من تكاليف الوكالة وذلك بالحد من قدرة الإدارة العليا المسؤولة عن وضع القرارات من ممارسة أي نشاط قد يضر بمصالح البنك ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح، ولذلك فإن حجم وتشكيل المجلس يعتبر من السمات أو من الخصائص المهمة التي تؤثر على فاعليته وكفاءته في رقابة الإدارة...

الفرع الثاني: تحديات الحوكمة

تتمثل في مايلي (طالب و المشهداني، 2011، الصفحات 57-60):

➤ تركيز الملكية:

يشير هذا المصطلح إلى تركيز ملكية المصارف التي بدأت كمؤسسات مدارة من قبل عائلات أو عدد محدود من الأفراد، والتي ما تزال تحت سيطرة مؤسسيها أو وراثتهم، إذ الحيازة الأكبر من الأسهم تعود لتلك العائلات المالكة أو أقرباء لهم، وكنتيجة طبيعية يحتل هؤلاء أعلى المراكز الوظيفية في المصرف، ومن ثم

الفصل الأول.....الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

هم المسيطرون على مجلس إدارتها، وغالبا ما تتأثر فاعلية مجلس الإدارة في هذه المؤسسات لأن رئيس مجلس الإدارة هو ذاته الرئيس التنفيذي أو عضو في فريق الإدارة العليا مما يعطيه السيطرة الكاملة على المصرف، لذا يصعب فصل مجلس الإدارة عن الإدارة العليا وتلك أحد التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة لأنها تنادي بهذا الفصل بل هو أحد المهام التي ترمي لتحقيقها في تطبيق الحوكمة.

إذ لا وجود لمجلس إدارة ذي الشطرين المعروف في الدول المتقدمة والذي يتكون من مجلس مفوضين يمثل المساهمين ويشرف على مجلس الإدارة وهذا الأخير بدوره مسؤول عن تنفيذ القرارات الاستراتيجية في المصرف، مما يجعل الأمر غاية في الصعوبة على مجلس الإدارة عند تقييم أداء المدير التنفيذي وتحمله المسؤولية عن نتائج النشاط المصرفي، فكيف يتم الحكم على مجالس إدارة مملوكة لأفراد هم وحدهم أصحاب المصلحة فيها، فمن هي العائلة أو مجموعة المساهمين التي تمتلك مصرفا ولها الجراءة على تقييم أدائها المصرفي بشكل شفاف وعلني وتقبل الحكم عليها في حال تخلفها عن مهامها، وهوما تنادي به الحوكمة

➤ الشفافية والإفصاح:

تتسم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ومنها العربية بعدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح المالي لأن أغلب المؤسسات ليست معتادة على مبدأ الإفصاح في القوائم المالية أو الشفافية في العمليات المصرفية، بل العمل بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات على الرغم من بعض التعديلات التي حصلت في الآونة الأخيرة للأطر القانونية والرقابية نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والمناداة بمبادئ الحوكمة، إلا أن الممارسات الخاطئة لتلك المبادئ مازالت مستمرة، لأن الممارسات السليمة والتطبيق الجيد لأساليب الحوكمة قد يعرقل عمل المصارف وذلك لضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية إلى جانب ضعف الأجهزة الرقابية، فمعظم المؤسسات المصرفية في هذه البلدان لا تقبل الخضوع لتدقيق أو الرقابة المستقلة فهذا يشعرها بالتهديد لمجرد التفكير بأن نشاطاتها مكشوفة للجمهور، فهي لا تسمح بنشر أية معلومات غير التي تريد نشرها وتلك التي تخدم مصالحها.

➤ مشاركة وحماية المساهمين:

تم التنويه أعلاه عن المراكز الوظيفية العليا وشاغليها، بحكم طبيعة ملكيتها، فأكبر المساهمين هم من العائلات المالكة لتلك المؤسسات المسيطرين على إدارتها وهذه السيطرة غالبا ما تغفل حقوق صغار المساهمين، فألية مشاركة المساهمين ذوي الملكية الأقل تصبح ضعيفة في صنع القرارات وغير فاعلة والحماية القانونية لهم غير كافية، لأن القرارات الأساسية كالتعيينات والترشيحات لمجلس الإدارة تتخذ من قبل الحائزين لأكبر الحصص من الأسهم في المصرف على وفق قاعدة الأغلبية دون الحاجة إلى موافقة صغار المساهمين، وهذا يخالف ما جاءت به الحوكمة من مبادئ منها مبدأ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم، وبالتالي يصبح من الصعب تطبيق الحوكمة في مثل هذه المجتمعات التي ترفض التغيير أو التعديل لأنظمتها الداخلية التي اعتادت العمل على نمط يلبي الطموح الخاص.

➤ القوانين والعلاقات:

تواجه بلدان العالم النامي تحديا كبيرا لم تعرفه بلدان العالم المتقدم لاسيما أعضاء منظمات (OECD) يتمثل في كيفية الانتقال من أنظمة قائمة على أساس العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين، إذ يشتمل نظام الحوكمة على مجموعة قوانين رسمية وغير رسمية إلى جانب آلية ممارسات خاصة وحكومية لغرض تطبيق تلك القوانين، وتحكم هذه القوانين والممارسات والآليات مجتمعة العلاقات بين المسيطرين عمليا على المؤسسات المصرفية وبين المستثمرين وأصحاب المصلحة، عليه تشكل النوعية السيئة للأنظمة المحلية في تلك المجتمعات أحد أعظم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة، فكيف يمكن نجاح الحوكمة بقوانينها ومبادئها في وجه مقاومة تيار المصالح والنقود المهيمنة محليا في تحويل أنظمة الحوكمة السياسية والاقتصادية وكذلك المؤسسية من أنظمة تقوم إلى حد كبير على الاعتماد على شخص واحد وترتكز بشدة على العلاقات، التي تقوم على أساس القوانين.

➤ البعد الثقافي:

من التحديات التي تواجهها المصارف في تطبيقها لنظام الحوكمة وعدم توفر الوعي الكامل بأهمية هذا المفهوم، لاسيما عندما يكون الجهل نابع من مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية للمؤسسات المصرفية، إضافة إلى الثقافة المحلية التي ماتزال تنظر إلى قضايا الحوكمة على أنها قضايا قليلة الأهمية بسبب شيوع الملكيات العائلية، فضلا عن المنافسة بين المصارف ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح وهذا ناتج عن عدم الاكتراث واللامبالاة بهذه المبادئ.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية

إن نجاح المؤسسات المالية والاقتصادية يتوقف وبشكل أساسي على مدى تتاغم وتفعيل الإدارات المختلفة لدى تلك المؤسسات، ومن تلك الإدارات الهامة إدارة المخاطر، إذ تعتبر هذه الأخيرة جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، وتعد من الأنشطة الاقتصادية الأشد جلاء والأكثر وضوحاً حيث استمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة فيتم التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها

سننترق من خلال هذا المطلب إلى تعريف الخطر ثم إدارة المخاطر المالية والعوامل التي تؤثر فيها

الفرع الأول: تعريف الخطر

التعريف اللغوي (براني أبوشهد، 2013، الصفحات 18-19):

- يعني بالخطر المجازفة والإشراف على الهلكة.
- يعرف كذلك بأنه السبق الذي يتزامل عليه في الرهن، والجمع أخطار، وأخطر المال جعله خطراً المتراهنين، وتخطروا تراهنوا، والمخطر هو الذي يجعل نفسه خطراً لقرنه فيبارزه ويقابله، والعرض نفسه للهلاك.
- نقصد به أيضاً خوف التلف، وخطر بنفسه فعل ما يكون الخوف فيه أغلب.

التعريف الاصطلاحي:

- نعني بالخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة.
- يعرف **heins et williams** الخطر بأنه عدم التأكد الممكن قياسه وتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد (أبو بكر و السيفو، 2009، صفحة 26).
- كما يعرف الخطر بأنه احتمال وقوع خسارة ويقوم هذا التعريف على الاحتمالية ويقصد بها تعبير رياضي تتراوح قيمته بين 0 و 1.
- احتمال وقوع حدث ضار أو احتمال وجود تهديد يكون على الأكثر أو الأقل قابلاً للتنبؤ، ويمكن أن يؤثر على تحقيق أهداف الشركة (خضر، 2017، صفحة 7)
- هو الخسائر الغير متوقعة مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة (معاريف، شيخي، و زناقي، 2019، صفحة 36)
- الانحراف الحاصل في الأحداث التي تقع خلال فترة زمنية معينة في موقع معين (حجيم الطائي و وآخرون، 2011، صفحة 18).

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المالية

- كما عرفها "erik" بأنها إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة لم يتم التعامل معها بشكل مناسب.
 - ويرى "bozzo" إن إدارة المخاطر المالية هي العمليات التي تتضمن المخاطر التي تواجه المؤسسة، وتحديد الأثر المالي الذي يمكن أن يحدثه كل خطر بالنسبة للمؤسسة، ثم اتخاذ قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر، أو تدنيته، أو تحويلها، أو قبولها كما هي.
 - ويعرفها "penny" بأنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية أثارها غير المرغوبة على المؤسسة.
 - كما يقصد بإدارة المخاطر المالية كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد(خير الله، 2016، الصفحات 44-53).
 - هي عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه مؤسسة في وضع استراتيجيات إدارة متقنة مع الأولويات والسياسات الداخلية (بوخلخال، 2012، صفحة 94).
 - إدارة المخاطر المالية هي جزء لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته وأصبحت صفة ملازمة للعديد من الأنشطة (أبولقاسم أحمد و أحمد محمد سمل، 2021، صفحة 490).
- مما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية بأنها "القيام بمجموعة من الأنشطة والعمليات بهدف التقليل من الخسائر المحتملة لوقوع الخطر مما يمكن المؤسسة من التطور والاستمرارية وتحقيق أهدافها".

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر المالية

هناك عدد من العوامل الأساسية المؤثرة في المخاطر المالية والتي يمكن حصرها في(حمداني، 2012، الصفحات 23-25):

➤ **نوعية الحياة في المؤسسة:**

إن نوعية العقود والمعاملات في المؤسسة تمثل إشكالا كبيرا، خاصة بسبب التخلف أو العجز عن الدفع من طرف الزبون، الذي يواجه مشاكل قانونية ومالية، وهنا تلعب خبرة المسيرين دورا هاما من خلال مراقبة معدل الفائدة، والمبالغ غير المدفوعة مع تحديد عدد العمليات مع نفس الزبون، إضافة إلى تنويع الذمم.

وترتبط المؤسسة بالموردين أو المتعاملين من حيث إمكانية الدفع، فيظهر دور الخبرة في المجال المالي التي تساهم في التنويع الذي يساهم بدوره في التسيير المالي للمؤسسات ولكن ذلك مع أخذ المخاطر كلها وحتى الغير معتبرة كما أن عدم الدفع او العجز في الأدوات المالية أو سوء استخدامها يؤدي إلى نقص في الذمم.

➤ **تغير الأسعار:** تعبر عن التغير أو التردد بالنسبة لسلسلة زمنية، تعتبر كأداة أساسية في التحليل المالي أين تسمح بقياس الخطر في الأسواق، حيث تعتبر وسيطا للأسعار التي تتأثر بعدد من التوفيقات والتعديلات، فهي تسمح بقياس الخسارة المحتملة جراء الخطر المالي للورقة المالية أو المكاسب المرتقبة منها.

كما أن الأسعار ترتبط بالطلب مع حساسيتها لعدد من العوامل الأساسية وهي: معدلات الفائدة، أسعار الصرف والأسعار في البورصة.

➤ **معدل الفائدة:** يعتبر أكبر قلق بالنسبة للمقترضين فبتغير معدل الفائدة تتغير علاقة الخطر مع جميع الأصول.

➤ **سعر الصرف:** له تأثير واسع على الاقتصاديات المفتوحة إذ لا تتعلق أسعار الصرف بالعمليات المفتوحة فقط وإنما بالعمليات العادية أيضا.

➤ **الأسعار في البورصة:** تأثر بدورها على تغير الأسعار حيث تتعلق بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة في السوق، ما يعني التحقق من نجاعة السوق أي تأثير معدل الفائدة وسعر الصرف على السوق.

➤ **تأثير الزمن:** يعتبر الزمن عاملا أساسيا في الخطر لأنه يحدد مدته ومختلف التغيرات الأخرى، ويعبر عن أفق المؤسسة على المدى البعيد، كذلك أهميته لأن الزمن يأتي بمتغيرات تساهم في خلق المخاطر، ولكن الأخطار التي تتحدد أسبابها يمكن لزمن أن يكون مساعدا في حدوثها أو زيادة خطورتها وتأثيرها على المؤسسة.

بالنسبة للمسير المالي فإن الزمن مع اعتبار أن له دورا هاما في عملية تسيير، إلا أنه سبب وموضوع كل أزمات والمخاطر التي تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية

هناك العديد من التصنيفات للمخاطر المالية، إذ يمكن تقسيمها إلى التصنيف التقليدي والتصنيف الحديث للمخاطر المالية:

الفرع الأول: التصنيف التقليدي للمخاطر المالية

نميز بين أربعة أنواع أساسية للمخاطر وهي خطر الإمضاء، خطر السيولة، خطر الفائدة وخطر الصرف سنتطرق إلى شرحها فيما يلي:

➤ **خطر الإمضاء:** ينشأ هذا الخطر عن احتمال عجز مصدر الأوراق المالية عن دفع المبالغ المستحقة للمستثمرين في تاريخ الاستحقاق ويمكن أن نميز بين نوعين من خطر الإمضاء(حماد، 2002، صفحة 276):

✓ **خطر العجز:** يعبر عن عدم قدرة مصدر الأوراق المالية عن التسديد، خاصة الذمم التجارية على الزبائن أين يكون هذا الخطر في الأسواق المالية ذات الكفاءة خاصة سوق السندات، حيث يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط المؤسسة المالية

✓ **خطر الملكية:** يكون هذا الخطر نتيجة لرفض مصدر الورقة المالية دفع التزاماته، وتنتهج بعض المؤسسات المالية طريقة التتقيط لتفادي هذا الخطر.

كما يمكننا إضافة خطر البلد والذي يعتبر بدوره من مخاطر الإمضاء، ويمس البلد الذي يغلق حدوده أمام التدفقات النقدية، وبالتالي يواجه حالة من العجز في الدفع، كالخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.

➤ **خطر السيولة:**

هي هامش الضمان للمصرف، ويمكن في الغالب تعريف مخاطر السيولة بطريقة مختلفة (بلعزوز و وآخرون، 2013، صفحة 183):

✓ مخاطر السيولة تعني اللاسيولة الشديدة؛

✓ احتياطي الأمان الذي توفره محفظة الأصول السائلة.

وينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة الإفلاس ومن ثم مخاطر السيولة هي من أصعب المخاطر التي قد تمس المصرف، ومع ذلك فإن هذه الأحوال الشديدة غالبا ما تكون ناتجة عن أخطار أخرى على سبيل المثال: الخسائر الهامة بسبب عجز عميل كبير عن الدفع يمكن أن تثير قضايا متصلة بالسيولة وشكوكا فيما يتصل بمستقبل المنظمة، ويكفي هذا الإحداث حالات سحب ودائع على نطاق واسع أو إغلاق حدود التسهيلات الائتمانية بواسطة المؤسسات الأخرى الساعية لحماية نفسها من حدوث عجز محتمل عن الدفع ويمكن الاثنين معا أن يحدثا أزمة سيولة شديدة تنتهي بالإفلاس.

➤ **خطر معدل الفائدة:** تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطرة أسعار الفائدة، فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرضا لمخاطرة أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنها يتيحان فرصا للكسب أيضا.

وهناك مؤشرات متعددة ومتنوعة للأسعار السوقية، وفي بعض الأحيان يكون سعر القروض المستحقة مرتبطا ارتباطا مباشرا بسعر سوقي معين، ولكن أي معاملة يستحق أجلها يرتبط تحديد سعر الفائدة عليها

الفصل الأول.....الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

بظروف السوق إذا تم تجديدها حتى ولو كان معدلها ثابتا، وتصبح الأسعار الثابتة متغيرة عند حلول موعد الاستحقاق، وتلك الأسعار التي تكون متغيرة يتم تثبيتها فيما بين تاريخي التعديل

وهناك مصدر آخر لمخاطرة أسعار الفائدة، هذا المصدر من الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية، والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمقترض يمكنه دائما أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد - وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً وتحمل الودائع خيارات أيضاً حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة، وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون اختياراتهم تبعاً لظروف وأحوال السوق (حنا عيسى، 2009، الصفحات 79-80)

➤ **مخاطر سعر الصرف:** يتعلق بمختلف المخاطر النقدية التي تتسبب في تغير قيمة العملة، وبالتالي التأثير على مختلف الأصول المقيمة بهذه العملة، كما أنها تشير إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

ففي الاقتصاديات المفتوحة ترتبط القيمة الداخلية للعملة مع قيمتها الخارجية، فعدم استقرار سعر الصرف ينتج عنه عدم اليقين بشأن كل التزامات المستثمر بالعملة الصعبة والتي تختلف حسب وضعية الصرف لكل متعامل.

يمكن أن يترجم خطر الصرف كخطر تجاري عندما يرتبط بعمليات الاستيراد والتصدير المحققة بالعملة الصعبة (حمداني، 2012، الصفحات 32-33).

الفرع الثاني: التصنيف الحديث للمخاطر المالية

هو التصنيف الذي تعتمد عليه النماذج الحديثة ويتم تقسيمها إلى (عبد الرؤوف أحمد، إدارة المخاطر والأزمات، 2016، الصفحات 304-305):

➤ **المخاطر المنتظمة:** وهي المخاطر العامة التي تتعرض لها جميع المؤسسات بالسوق بصرف النظر عن خصائص المؤسسة من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية... الخ. وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسة، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنوع، ولذا تسمى أيضاً المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع أو مخاطر السوق.

ويشير Francis J., 1986 إلى أن المؤسسات التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة لعائد أسهمها، هي تلك المؤسسات التي تنتج سلعا أساسية. مثل شركات إنتاج المعدات، وشركات مقاولات إنشاء الطرق إضافة إلى المنشآت الصغيرة نسبياً التي تنتج سلعا يحتمل أن تتعرض بسرعة للنقادم، مثل شركات إنتاج الكمبيوتر. ففي مثل هذه المؤسسات تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الاقتصادي. ومن هنا نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المنشآت.

➤ **المخاطر الغير منتظمة:** يسمى ذلك النوع من المخاطر والتي يمكن التخلص منها من خلال التنوع بالمخاطر غير منتظمة أو المخاطر القابلة للتنوع أو المخاطر غير السوقية، إن هذه المخاطر تختص بشركة ما أو قطاع معين والتي تتأثر بأحداث يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين مثل خسارة شركة لأحد الدعاوي القضائية أو إضراب الموظفين، نجاح أو فشل أحد الحملات التسويقية، الفشل في الفوز بأحد مشاريع العطاءات الضخمة (خصاونة، 2011، صفحة 107)

المطلب الثالث: طرق قياس الخطر

يمكن قياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بشكل كمي باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب أبرزها المقاييس الإحصائية، حيث تقوم هذه الأخيرة بقياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المتوقعة أو المحتملة، فارتفاع التشتت أو التذبذب في تلك النتائج يشير لارتفاع مخاطرها. ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطر المالية ما يلي:

➤ **المدى:**

يعد المدى أبسط مقياس كمي لقياس التشتت، ويمثل المدى الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة وكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين كلما كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي الأمر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الاستثماري

➤ **الانحراف المعياري:**

لا يعد المدى مقياسا دقيقا للمخاطر إذ أنه لا يستخدم جميع المعلومات المتاحة عن النقدي بل يركز على قيمتين فقط هما القيمة الكبرى، والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة فالانحراف المعياري يأخذ بالحسبان كافة التدفقات النقدية وكذلك احتمال حدوثها فهو يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي، أي انحراف كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات

ويمكن تعريف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم (مفردات التدفقات النقدية) عن وسطها الحسابي وتوضح المعادلة التالية أدناه كيفية إيجاد الانحراف المعياري في حال وجود بيانات تاريخية للتدفقات النقدية (العوائد)

$$\sigma = \sqrt{\sum_{x=1}^n \frac{(R_n - \bar{R})^2}{n}}$$

حيث أن:

σ : الانحراف المعياري؛

R_n : التدفق النقدي (العائد) في الزمن n؛

\bar{R} : الوسط الحسابي للتدفقات النقدية (العوائد)؛

n : عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية

أما في حالة كانت التدفقات النقدية (العوائد) مستقبلية أي متوقعة الحدوث فيمكن احتساب الانحراف المعياري من المعادلة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{x=1}^n (R_n - \bar{R})^2 \times P}$$

حيث أن:

P : احتمال تحقق العائد

➤ التباين:

وهو عبارة عن مجموع انحرافات البيانات عن الوسط الحسابي وبما أن هذا المجموع يساوي صفراً دائماً كان لا بد من حذف الإشارة السالبة لنحصل على مقياس ذي معنى وإحدى الطرق التي تزيل الإشارة السالبة لنحصل على مقياس ذو معنى هي تربيع الانحرافات، وتستخدم مربعات الانحرافات من واقع بيانات تاريخية نستخدم المعادلة التالية:

$$\sum_{x=1}^n \frac{(R - \bar{R})^2}{n}$$

أما لحساب التباين لبيانات متوقعة الحدوث فإننا نستخدم المعادلة التالية:

$$\sum_{x=1}^n (R_n - \bar{R})^2 \times P$$

➤ معامل الاختلاف:

المقاييس الثلاث السابقة (المدى، الانحراف المعياري، التباين) هي مقاييس مطلقة للمخاطر، أما معامل الاختلاف فهو مقياس نسبي للمخاطر حيث يزيدنا بحجم المخاطرة لكل دينار من القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية (العائد) وفي حال عدم تساوي التدفقات النقدية المتوقعة لمشروعين استثماريين يراد المفاضلة بينهما فإن المقياس المناسب لذلك هو معامل الاختلاف كونه مقياساً نسبياً ونحسب معامل الاختلاف من المعادلة التالية:

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{R}}$$

حيث أن:

\bar{R} : الوسط الحسابي للتدفقات النقدية (العوائد)

∂ : الانحراف المعياري للتدفقات النقدية (العوائد)

➤ أسلوب قياس المخاطر النظامية (العامة):

تتمثل المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع (المخاطر النظامية) في المخاطر المتعلقة بالاقتصاد القومي ككل أي التي تؤثر في السوق بصفة عامة وبالتالي فإنه يمكن قياس تلك المخاطر بمدى تغير عائد ذلك المشروع (السهم) مع تغير عائد السوق ويقصد بعائد السوق متوسط عائد الأسهم العادية المتداولة في سوق الأوراق المالية (عائد محفظة السوق)، والأسلوب الملائم لقياس المخاطر النظامية هو معامل بيتا (B)

ويحسب معامل بيتا من المعادلة التالية:

حيث أن:

$$\beta = \frac{COV(Rm - Ri)}{\partial^2 m}$$

β : معامل بيتا والتي تعني درجة حساسية تقلب العائد المتوقع للسهم مع تقلب الحاصل في محفظة السوق؛

Rm : عائد محفظة السوق؛

Ri : عائد السهم (المشروع)؛

∂m : الانحراف المعياري للسوق؛

COV : التغاير.

و بالتالي فإن β تساوي:

$$\beta = \frac{\partial_i \partial_m Rim}{\partial_m}$$

حيث أن:

Rim : معامل الارتباط بين السهم والسوق

المطلب الرابع: علاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

تتعرض مختلف الشركات للعديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء، وفي هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية ونشاط هذه الشركة يستعين بلجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية بهدف تحسين الحوكمة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

الفرع الأول: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر لتفعيل مبادئ الحوكمة

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة المؤسسات على ضرورة وجود لجان للمراجعة فيها والتي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، وأشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم

الفصل الأول.....الأدبيات النظرية لعلاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية

مستويات الحوكمة، إذ تقوم المراجعة الداخلية على تقديم مساعدة للمؤسسة في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة المؤسسات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتابعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المخاطر.

من بين المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ الحوكمة بهدف تقليل المخاطر هي(بن سعيد و بعاشي، 2018، صفحة 7):

- ✓ وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنظمة والضوابط الداخلية لشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط؛
- ✓ ضمان أن نظام جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها؛
- ✓ إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

الفرع الثاني: مسؤولية المجلس المتعلقة بإدارة المخاطر

يعد مجلس الإدارة طرفاً رئيسياً في عملية إدارة المخاطر وفقاً للمبادئ القانونية في القانون واللوائح المصرفية وتتجلى المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة في ما يلي(دبلة و جلاب، 2018، الصفحات 210-212):

- ✓ وضع استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر؛
- ✓ تصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضاً واضحاً للسلطة والمسؤوليات عند كل مستوى؛
- ✓ مراجعة وإقرار سياسات تحدد كمياً وبوضوح المخاطر المقبولة وتحدد كم وجود رأس المال المطلوب من أجل توفير الأمن للمصرف؛
- ✓ ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر المصرف المالية والتشغيلية وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- ✓ إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد أنها ما تزال مناسبة وإجراء تقييم دوري لبرنامج صيانة رأس المال طويل المدى؛
- ✓ إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة

الفرع الثالث: مسؤولية الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر

تعد مجالس الإدارة والإدارة العليا والمركز الاستراتيجي جوهر وركيزة المصارف، فهي تجسد السلامة المالية له وتوضح أداء النظام المصرفي لديه، مبرزة طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بحد ذاته ومختلف النظم لتعرف عليها ومراقبتها وإدارتها، فنجاعة الاستراتيجيات لتصبح أكثر فعالية مقترن بالترويج للنظام المالي بشكل قوي من خلال تعزيز مكانة أعضاء مجلس الإدارة وتحفيزهم على تسيير المصرف بحكمة ورشادة وتقوية مشاركة مسؤولية الإدارة العليا بمسؤولية رئيسية للحفاظ على سلامة المصرف ونلخص أهم مسؤوليات الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يلي:

- ✓ التوصية بخطط إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لعرضها للموافقة عليها؛

- ✓ تنفيذ الخطط والسياسات الإستراتيجية بعد موافقة المجلس عليها؛
- ✓ إرساء ثقافة مؤسسية تروج للمعايير الأخلاقية العالية والنزاهة؛
- ✓ ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بوظائف المصرف الرئيسية ومخاطره؛
- ✓ ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين، وضمان الإبلاغ الفوري عن حالات عدم الامتثال للإدارة؛
- ✓ تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية بما في ذلك التقييم المتواصل لكل المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر بالسلب على تحقيق أهداف المصرف؛
- ✓ ضمان قيام المراجعين الداخليين بمراجعة وتقييم كفاية الضوابط الرقابية والقيود بالحدود والإجراءات.

الفرع الرابع: مسؤولية لجنة إدارة المخاطر

تعرف كذلك بإدارة الأصول والالتزامات، تقوم بتسييرها لجنة أو أكثر من قبل مجلس الإدارة وفق العديد من الإجراءات اللازمة لتعامل مع كافة فئات المخاطر.

تقوم اللجنة بما يلي (الزاير، 2012-2013، الصفحات 52-53):

- ✓ التأكد عن طريق الإدارة والمراجعة الداخلية من عمل النظام بشكل مرضي، مع مراعاة الإجراءات التي أقرتها الإدارة لمنح القروض أو امتداد فترتها والتحقق من القدرة الائتمانية للمقترضين، وأنه لم يتم تجاوز السلطات التقديرية المخولة على كل المستويات، وأن الموظفين والمديرين المسؤولين عن القروض يقومون بجمع البيانات الائتمانية عن المقترضين والاحتفاظ بها، وقد ترغب اللجنة كجزء من عملها، التأكد من طلبات الحصول على القروض يجري إعدادها وتقديمها بطريقة روتينية، مصحوبة بأحدث القوائم المالية والقروض السابق الحصول عليها؛
- ✓ مراجعة كافة القروض وخطابات الضمان الكبيرة بالتفصيل والتوصية بالموافقة أو الرفض وفقا لما يقتضيه الأمر إلى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية؛
- ✓ التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة في البنك والموظفون يحصلون على الموافقة على الضمانات كما لو كانت تسهيلات ائتمانية ويطلبون بصفة دورية من أولئك المختصين المصادقة على أن أوضاع الأطراف الذين أعطيت لهم الضمانات لم يلحق بها أي تغيير جوهري، وهذا الأمر له أهمية بالغة نظرا لأن الضمانات لا تظهر في الحسابات، وقد تلحق بالمصرف أضرار كبيرة إذا ما حدث تعثر غير متوقع.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الحوكمة والمخاطر المالية

تم الاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة في البيئة المحلية (الجزائرية)

❖ أطروحة دكتوراه في علوم التسيير للباحث محمد البشير بن عمر بعنوان " دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)"، جامعة ورقلة - الجزائر 2016/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013) حيث توصلت الدراسة إلى أن المجمع الصناعي صيدال يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات ويرشد القرارات المالية، ويعمل على تحسين مردودية وأداء المؤسسة ككل وذلك من خلال تحديد العلاقة الإرتباطية بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي.

❖ أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة للباحثة أمينة فداوي بعنوان: "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250"، جامعة باجي مختار - عنابة-الجزائر 2013/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة 2007 إلى 2009 حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية تقوم بتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المتدني ذلك تفاديا لتأثيرات الأزمة المالية التي طبعت في نفس الفترة المدروسة بالإضافة إلى جودة ركائز حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في العينة المدروسة، وتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ضوء ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في حين لا تتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات.

❖ مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد للباحثة حمداني زهرة بعنوان "إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية"، جامعة وهران 2011/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى زيادة ظاهرة تدويل المخاطر المالية من درجة التشابك والترابط بين مختلف الاقتصاديات، مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات المالية والاقتصادية على مستوى الدول، وانتقال آثارها وانعكاساتها إلى بلدان أخرى بفعل التبادل التجاري والمالي، بسبب عدم التوافق بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني حيث توصلت إلى أن طبيعة العلاقة بين أسواق المال وتدويل المخاطر المالية تظهر من

خلال تأثير هذا الأخير على سلوك الأسواق المالية، كما تعتبر أيضا عبارة عن علاقة تبادلية تظهر من خلال أدوات عديدة كأدوات السياسة الاقتصادية، وأساليب معالجة التضخم، أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة في البيئة الأجنبية

❖ دراسة سيد أحمد، هشام محمد أحمد الشريف بعنوان "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية " أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وتمويل دراسة ميدانية على المصارف التجارية بالسودان، الخرطوم، كلية الدراسات التجارية.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية السودانية، وقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء القطاع المصرفي في السودان، إذ يقوم مجلس الإدارة بدوره الإشرافي والرقابي في المصارف السودانية من توفير المعلومات للأعضاء ووضع الاستراتيجيات وسياسات المصرف ومتابعة تنفيذها كما أن المصارف التجارية السودانية تعامل المساهمين بصورة عادلة ومتساوية وتحافظ على حقوقهم الأساسية التي كفلها لهم القانون من اختيار لأعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية، وتوزيع الأرباح وتوفير المعلومات عن أداء المصرف.

❖ دراسة رولا وائل الكبيجي بعنوان "دور الحوكمة في الحد من الفساد بالتطبيق على مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة القدس 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها الإجماع على وجود علاقة تأثيرية لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر الباحثين كما أظهرت النتائج الدور الفعال لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد، حيث أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكلان المحوران الأكثر أهمية في الحد من الفساد.

❖ دراسة محمد شريف سليم محمد شريف قاره بعنوان "أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط 2016.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك أثر الإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية المعتمدة بالإضافة إلى نتائج العينة على الاستبانة المعتمدة والتأكيد على إدارة المخاطر الائتمانية والعمل على إيجاد آليات لتحويلها كفرص ائتمانية في السوق مما يمكن عمله عبر تنويع إيرادات البنك بشكل جيد ومتناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات والفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها البنك، عوضا عن التركيز على محفظة القروض البنكية بشكل أساسي، وعدم الاكتفاء بالتحليل الائتماني بحد ذاته.

❖ دراسة Naveenkumer J P SINGH (2015)، بعنوان:

"Global Financial Crisis: corporate Gouvernance Failures and Lessons

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستعراض أهم أسباب حدوث الأزمة المالية والتي كان أهمها الفشل في عدة جوانب في حوكمة المؤسسات المالية، وأبرزت الدراسة أن فشل الحوكمة كان نتيجة لنقص التي كانت على مستوى إدارة المخاطر، ممارسات مجلس الإدارة، نظام الأجور ومعايير الإفصاح والشفافية، كما لخصت الدراسة إلى بعض الدروس المستفادة والإصلاحات المنتهجة للخروج ن شباك الأزمة.

❖ دراسة Dannon Pascal hodonou (2012)، بعنوان:

"Mécanismes internes de gouvernance bancaire et risques financiers dans la "

"zone UEMOA: une analyse économétrique par les données de panel

مداخلة علمية تناولت تحليل العلاقة بين العلاقات بين الآليات الداخلية للحوكمة والمخاطر المالية خاصة خطر السيولة وخطر الائتمان.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم البنوك المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام وخطر الائتمان، كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة للبنوك وخطر السيولة، وهذا ما يتوافق إلى ما أشار إليه (Jensen) , 1993 على أن حجم مجلس الإدارة لا يجب أن يتجاوز 7 أو 8 أعضاء، إذ أن صغر حجم مجلس الإدارة يسهم في تحسين أداء البنوك ويفعل دور أعضاء المجلس ويزيد من سرعة اتخاذ القرارات.

❖ دراسة Mohamed Bel khir (2007) بعنوان:

"La Gouvernance Bancaire Analyses Theoriques et Etudes Empiriques"

تناولت هذه الأطروحة دراسة خصائص الحوكمة في البنوك وتأثير هياكلها الداخلية على أدائها ومخاطرها وقد أظهرت النتائج أن هناك عدة عوامل جوهرية للبنوك وبيئتها تجعل من أصحاب المصلحة فيها تختلف عن نظراتهم في المؤسسات الغير مالية ومن بين هذه العوامل غموض أنشطة البنك، هيكل الميزانية، التنظيم والنشاط الائتماني، وكشفت الدراسة أيضا إلى أن البنوك تقوم بإجراء مقايضات في استخدام آليات الداخلية للحوكمة لتخفيف من حدة النزاع بين الوكلاء والمساهمين والمدراء التنفيذيين يرفعون من مخاطر البنك مع زيادة مشاركتهم في الأسهم.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالرغم من أهمية الدراسات السابقة فقد تشابه جزء منها مع هذه الدراسة مع اختلاف البيئة والعينة ويمكن تصنيف جزء من أوجه التشابه والاختلاف على النحو التالي:

❖ أوجه التشابه:

✓ إن هذه الدراسة ركزت في الغالب على المفاهيم المتعلقة بمصطلحي الحوكمة والمخاطر المالية بصورة عامة.

✓ إن هذه الدراسة ركزت في الغالب على طبيعة العلاقة الموجودة بين الحوكمة والمخاطر المالية.

❖ أوجه الاختلاف:

✓ إن هذه الدراسة ركزت في جمع معلوماتها على الاستبانة بصورة أساسية في حين أن الدراسات السابقة ركزت على الاستبانة والمقابلات الشخصية وغيرها من الطرق.

✓ هذه الدراسة ركزت على إبراز أهمية الحوكمة من عدة جوانب في حين أن الدراسات السابقة ركزت على إبراز أهمية الحوكمة من خلال إبراز علاقتها بالتقارير المالية.

✓ هذه الدراسة ركزت على إبراز أدوات المخاطر المالية التقليدية والحديثة منها في حين الدراسات السابقة ركزت على الخطر بصورة عامة.

خلاصة الفصل:

استنتجنا من خلال هذا الفصل أن الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، وخصوصا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، كما أنها ارتبطت ارتباطا وثيقا منذ الأزل بإدارة المخاطر المالية لما لها من مكانة في الهيكل المؤسسي لأي منشأة خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية، فنقمصت إدارة المخاطر المالية دورا حساسا في إزالة القيود التي تحد من نشاط المؤسسات المالية وخلقت أيضا روح المنافسة بين المؤسسات لإبتكار أحدث المنتجات والأدوات المالية والتسارع لطرحها في الأسواق إلى جانب المنتجات التقليدية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدور الحوكمة

في إدارة المخاطر المالية ببنك

الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة -ميلة -

تمهيد:

بعدها تم التعرض في الفصل السابق إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الإطلاع على علاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المالية، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا في الفصل السابق وبين ما نقوم به من تشخيص علمي لمتغيرات الحالة من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله، حيث تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان للحصول على المعلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لدراسة صحة الفرضيات الفرعية، الفرضية الرئيسية للدراسة.

ولقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

نظرا للمكانة التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة- عن طريق قيامه بمختلف النشاطات التمويلية سوف نقوم بإعطاء لمحة عنه بالإضافة إلى التعريف بوكالة ميلة.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الإلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي تكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بداية مشواره من 140 وكالة، متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن حاليا أكثر من 300 وكالة و 39 مديرية جهوية ويشمل على حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف(www.BADR.BANK.dz).

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة مركز استغلال أنشأ في 2003 ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003 حيث يشكل وحدة ربط بين مختلف الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.

تتمثل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيو	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -.

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية (مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري. وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيتها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة. مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره على عدة مراحل رئيسية و هي (دحمان، 2022):

المرحلة الأولى: الفترة من 1982 إلى 1990

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

المرحلة الثانية: الفترة من 1991 إلى 1999

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

✓ 1991: تم الانخراط في نظام "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛

✓ 1992: تم وضع نظام "Sybu" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى

Téletraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية؛

✓ 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية؛

✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛

✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛

✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)؛

المرحلة الثالثة: الفترة من 2000 إلى 2004

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردتها فيما يلي:

✓ **2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي؛

✓ **2001:** سعيًا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assise مع خدمات مشخصة؛

✓ **2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛

✓ **2004:** لقد كانت سنة مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد ان كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال هذا العام على تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع؛

المرحلة الرابعة: الفترة من 2005 إلى 2016

مثلت هذه الفترة العودة إلى التخصص في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية.

✓ **2005:** في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابه إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل يسمى AIG، والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية؛

✓ **2006:** إصدار بطاقات CBR (Carte Badr de retraite)، التي عملت على وكالات البنك في بداية جوان 2006؛

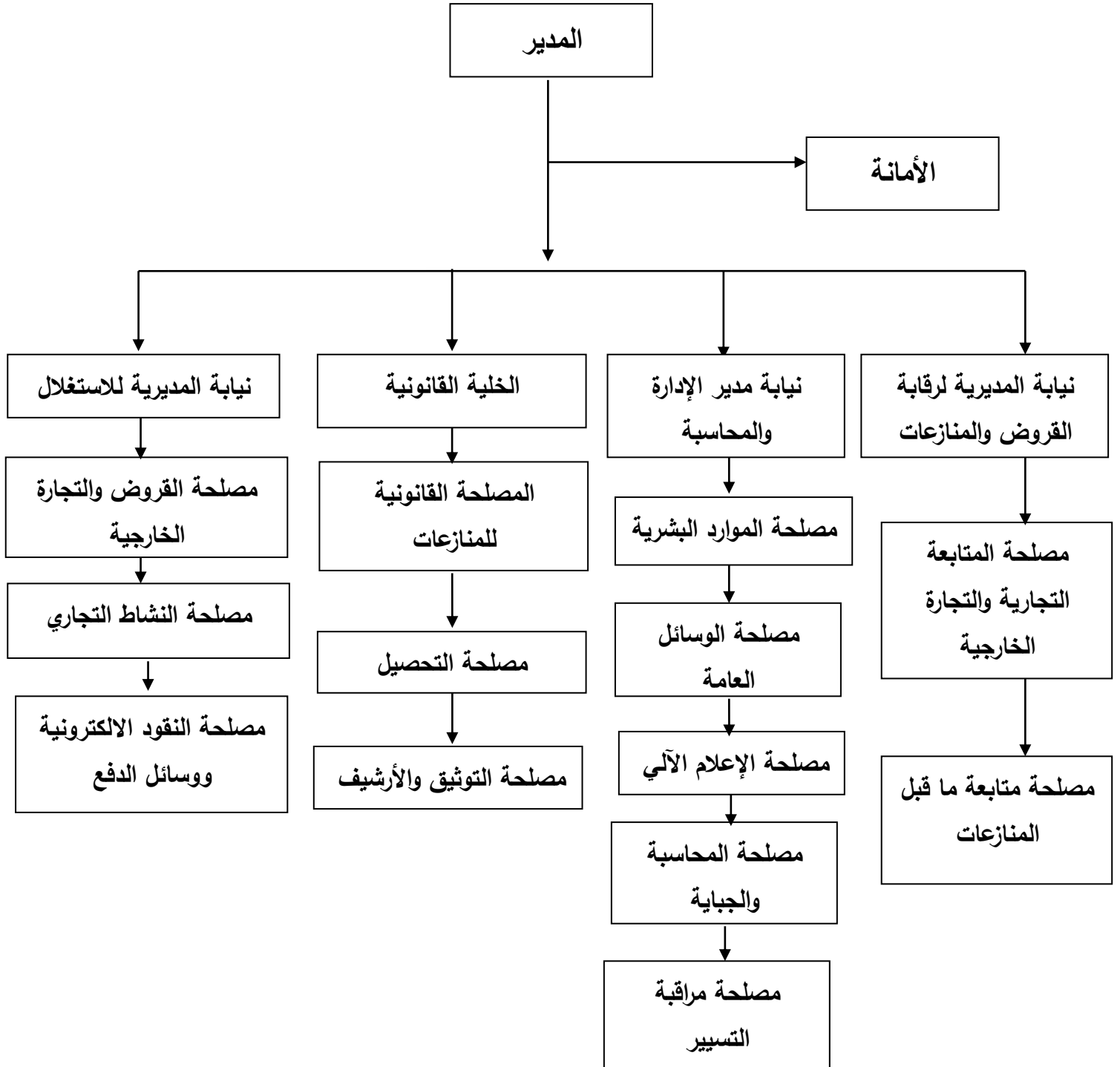
- ✓ 2007: بعد السماح للبنوك بفتح شبائيك خاصة بصيرفة التأمين، فقد قام البنك بفتح شبائيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته؛
- ✓ 2009: إطلاق خدمة البنك على الخط (e- banking) من أجل السماح للزبائن بالاطلاع على الرصيد؛
- ✓ 2011: تعميم استخدام البريد الإلكتروني (E-mail) للتواصل بين الوكالات البنكية و بين المديرية العامة من أجل إرسال واستقبال الملفات فيما بينهم ؛
- ✓ 2012: بدأ مشروع تصفية الحسابات (RAED)، وهو عبارة عن مشروع مهمته تصفية كل الحسابات الموجودة على دفاتر الوكالات البنكية تمهيدا لإطلاق برنامج جديد لإدارة العمليات البنكية خلفا للبرنامج SYBU؛
- ✓ 2016: إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ما قبل عمليات التجارة الخارجية خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات؛
- ✓ 2017: إطلاق خدمة بدر اتصال وهي عبارة عن مركز اتصال خاص بالتكفل بانشغالات الزبائن؛
- ✓ 2020: إطلاق خدمة BADR SMS للاطلاع على الرصيد، ومراقبة مختلف العمليات التي تتم عبر الحساب البنكي، بالإضافة إلى إطلاق خدمة البطاقات الدولية MASTERCARD؛
- ✓ 2021: التحضير لإطلاق خدمة الشبائيك المالية الإسلامية؛
- ✓ 2022:

- تطوير شبائيك الصرافة الإسلامية التي تم فتحها بميلة في 2021؛
- سعي البنك إلى فتح شبائيك أخرى في شلغوم العيد من أجل الموازنة بين شمال وجنوب الولاية؛
- تطوير استخدام وسائل الدفع الحديثة مثل: بطاقة الائتمان وبطاقة الادخار؛
- العمل على تحصيل الديون المترتبة على الأفراد والمؤسسات؛
- تسعى إلى فتح وكالة بنكية جديدة في بيان لتغطية احتياجات الزبائن والعملاء.

المطلب الثاني: الهيكل لتنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر: وثائق داخلية مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة -

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهام عديدة نذكر منها (دحمان):
- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
 - ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
 - ✓ المشاركة في تجميع الادخارات؛
 - ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي؛
 - ✓ خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛
 - ✓ تطوير شبكته ومعاملته النقدية؛
 - ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
 - ✓ تطوير التعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
 - ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛
 - ✓ تأمين ترقية النشاطات الفلاحية والصناعة الميكانيكية الفلاحية وأيضا الحرفية؛
 - ✓ تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني؛
 - ✓ العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
 - ✓ يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛
 - ✓ يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

المطلب الثالث: خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- تتمثل أهم الخدمات التي يشتمل عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة على ما يلي:
- ✓ خدمة كراء مختلف الخزائن الحديدية؛
 - ✓ فتح مختلف الحسابات لزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين؛
 - ✓ الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
 - ✓ خدمات البنك للمعاينة، التي تمكن العملاء من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدهم من خلال استخدام أرقام شخصية سرية لهم، المعطاة من طرف البنك بفضل تقنيات التكنولوجيا المتاحة.

الفرع الثاني: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم لزيائنه مجموعة من المنتجات التي تمثل أساس المسار المصرفي ونقوم بتوضيحها في الجدول التالي (معلومات مقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة):

جدول رقم (2-2): منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة.

وهو عبارة عن حساب مصرفي لإيداع وسحب النقود بالعملة الصعبة	الحساب الجاري بالعملة الصعبة
هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك، أو بدون فوائد حسب رغبة المدخرين، و يمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع و سحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك، و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.	دفتر توفير "بدر "
عبارة عن حساب مصرفي لإيداع و سحب النقود بشكل متكرر بالدينار الجزائري.	الحساب الجاري بالدينار
هي عبارة عن تفويض لأجل، و بعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبيعيين و يمكن أن يكون إسميا أو لحامله، و الذي يتأثر بمعدل الفائدة و كذا الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة.	أذونات الصندوق
هو دفتر يفتح للشباب الذين لا يتجاوز أعمارهم سن 19 سنة، من طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الادخار، و ذلك من خلال الدفع بصورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، أين يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الاقدمية التي تزيد عن 5 سنوات عند بلوغه السن القانونية من قروض مصرفية، تصل إلى مليونين دينار جزائري.	دفتر توفير الأشبال
هو دفتر موجه خصيصا للفلاحين ،يسمح للمتعاملين في المجال الفلاحي بإيداع أموالهم من دون فوائد، و يمكنهم أيضا من الحصول على امتيازات خاصة على غرار إجراء عملية سحب الأموال، في أي وقت و من جميع الوكالات البنكية و من دون إقتطاعات، عكس النظام المعمول به حاليا في بعض المؤسسات البنكية و الذي يفرض فوائد و اقتطاعات عن كل العمليات.	دفتر التوفير فلاح
هي منتج بنكي بدأ العمل به سنة 2001،و هي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار معين من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك، أو التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة.	بطاقة ما بين البنوك

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
 لوكاله -ميلة -

<p>تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجتهم إلى آجال محددة بنسب فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى ب 10 آلاف دينار جزائري لمدة لا تقل عن 3 أشهر، أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب 762.24 أورو، أو ما يعادلها للعمليات الأخرى لمدة لا تقل عن 3 أشهر.</p>	<p>إيداعات لأجل</p>
<p>هي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، و قد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة ما بين البنوك</p>	<p>بطاقة بدر</p>
<p>هي بطاقة الدفع التي تستخدم لسحب العملة الدولية في كل مكان على مدار 24/24 و 7ايام/7يام،و التي تمكن من السحب من أجهزة الصراف الآلي DAB أو GAB التي تحمل شعار ماستر كارد تحمل مجموعة من الامتيازات، التي تساعد على السفر بإرتياحية والاستفادة من التوفير الفوري لجميع الأموال في أي وقت.</p>	<p>ماستر كارد كلاسيك</p>
<p>المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة</p>	

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعنا منهج دراسة الحالة عبر استخدام الأسلوب المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذا استعراض مختلف النتائج المتحصل عليها من أفراد العينة إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة للحكم على صحتها.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

تم في هذه الدراسة اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كميدان لدراسة الحالة، وبطريقة المسح الشامل حيث يتألف مجتمع الدراسة من مجموع الموظفين بالبنك والبالغ عددهم 273 موظف. أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فتم اختيار عينة بلغ عددها 40 فرد، حيث قمنا بتوزيع 40 استمارة، وتم استرداد 40 استمارة، وبهذا يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 40 استمارة أي بنسبة %100.

المطلب الثاني: أداة الدراسة وأدوات المعالجة الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول: أدوات الدراسة

بغية تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للحصول على البيانات والمعلومات القابلة للوصف والتحليل.

أولاً: المصادر الثانوية

المتمثلة في الكتب والمجلات والرسائل الجامعية والمقالات والملتقيات، التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة، موضوع البحث والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: المصادر الأساسية

والمتمثلة بالاستبيان، وذلك بغرض توفير المعلومات المتعلقة بالدراسة فقد صمم الاستبيان بعد أخذ بآراء مجموعة من المحكمين في مجال موضوع الدراسة التي استهدفت الحصول على البيانات الأولية لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة وتضمن الاستبيان 3 أجزاء وهي:

1- الجزء الخاص بالمتغيرات الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة من خلال متغيرات هي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) لغرض وصف أفراد عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات في ضوء المتغيرات الديموغرافية والمهنية.

2- الجزء الثاني تضمن مبادئ الحوكمة حيث ضم 19 فقرة مقسمة بين خمسة متغيرات وهي كالتالي:

مسؤوليات مجلس الإدارة	الإفصاح و الشفافية	دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	حفظ حقوق العملاء	ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة
4	4	4	3	4

وتتراوح مدى الاستجابة من (1_ 5) وفق مقياس ليكرت لخماسي كالتالي:

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

3- الجزء الثالث تضمن إدارة المخاطر المالية حيث ضم 11 فقرة وتتراوح مدى الاستجابة من (1- 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

وبهذا تكون المقياس بشكله النهائي من 30فقرة.

الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم اللجوء إلى استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

✓ التكرار والنسب المئوية؛

✓ معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛

✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة؛

✓ اختبار t العينة واحدة وذلك لتحقق من معنوية الفقرة؛

✓ تحليل الانحدار المتعدد والبسيط لمعرفة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة؛

✓ مستوى الأهمية والذي يتم احتسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{العلامة القصوى - العلامة الدنيا} \\ \text{مدى التطبيق} = \frac{\quad}{3}$$

$$1.33 = \frac{1-5}{3}$$

وبناء على ذلك تكون:

✓ الأهمية المنخفضة من 1 إلى 2.33؛

✓ الأهمية المتوسطة من 2.34 لغاية 3.66؛

✓ الأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة وثباتها

وذلك من خلال الصدق الظاهري وثبات أداة الدراسة.

الفرع الأول: الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين تألفت من 4 أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، متخصصين في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وأسماء هؤلاء المحكمين مذكورة (في الملحق رقم 02)، وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء الاقتراحات المقدمة وبذلك خرج الاستبيان بصورته النهائية.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة

تم اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب CranbachAlpha، والذي يشير إلى قوة التماسك بين فقرات الاستبيان، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة AlphaCranbach على أفراد العينة، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة AlphaCranbach لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0.60$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية والجدول رقم (2-3) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

الجدول رقم (2-3): معامل الثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان (مقياس ألفا كرونباخ)

محاور الاستبيان	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
1	مبادئ الحوكمة	19	0.669
1_1	ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	4	0.697
2_1	حفظ حقوق العملاء	3	0.644
3_1	دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	4	0.623
4_1	الإفصاح والشفافية	4	0.787
5_1	مسؤوليات مجلس الإدارة	4	0.623
2	إدارة المخاطر المالية	11	0.762
	الاستبانة ككل	30	0.765

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS

تدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات جيد وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة حيث أن معاملات إثبات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الدراسة كانت أكبر من (0.6) حيث تراوحت قيمتها ما بين (0.623) و (0.765) في حين بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.765) وهو أعلى من (0.6).

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المطلب الأول: وصف المتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2-4) المتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية).

الجدول رقم (2-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	17	42.5%
		أنثى	23	57.5%
2	العمر	أقل من 30 سنة	9	22.5%
		من 30 إلى 39 سنة	15	37.5%
		من 40 إلى 49 سنة	13	32.5%
		50 سنة فأكثر	3	7.5%
3	المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	7	17.5%
		جامعي	32	80%
		دراسات عليا	1	2.5%
4	المستوى الوظيفي	مدير	0	0%
		نائب مدير	3	7.5%
		رئيس مصلحة	13	32.5%
		موظف إداري	24	60%
5	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	8	20%
		5 سنوات إلى 10 سنوات	7	17.5%
		11 سنة إلى 15 سنة	17	42.5%
		16 سنة فأكثر	8	20%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول رقم (2-4) إلى نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة حيث يتضح أن 57.5% هم إناث وهي أعلى من نسبة الذكور 42.5% أما بالنسبة للعمر فإن أكبر نسبة في العينة هي من 30 إلى 39 سنة بنسبة 37.5% أما فيما يخص الفئة التي تتراوح أعمارهم من 40

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوکالة -ميلة -

إلى 49 سنة فنسبتها 32.5 %، الفئة الأقل من 30 سنة فنسبتها 22.5 %، أما بالنسبة للفئة 50 سنة فأكثر فنسبتها هي 7.5 %.

فيما يخص المؤهل العلمي بينت النتائج أن نسبة 65% من الجامعيين، ونسبة 17.5% لديه مستوى ثانوي فأقل وكذلك نسبة 17.5% من لديه دراسات عليا، وفيما يخص المستوى الوظيفي فأكثر نسبة كانت 60% موظف إداري تليها نسبة 32.5% رئيس مصلحة ثم نائب مدير بنسبة 7.5% وفي الأخير المدير 0 وفيه يتعلق بعدد سنوات الخبرة المهنية، فقد أظهرت النتائج أن 42.5% هم من 11 سنة إلى 15 سنة، أقل من 5 سنوات بنسبة 20% وكذلك 16 سنة فأكثر بنسبة 20%، في الأخير 5 سنوات إلى 10 سنوات 17.5%.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان

الفرع الأول: تحليل عبارات الحوكمة

أولاً: تحليل عبارات مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة

الجدول رقم (2-5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة.

الرقم	عبارات مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
01	يتم تطوير القواعد والقوانين حسب البيئة المصرفية المحيطة بالبنك	4.45	1.131	24.881	0.000	1	مرتفعة
02	تتوافق المتطلبات الرقابية والقانونية داخل البنك مع القواعد الاحترافية لإدارة أعمالها	4.20	1.114	23.845	0.000	2	مرتفعة
03	تقوم لجنة التدقيق والرقابة بالبنك بعملها دون تدخل الإدارة العليا للبنك	3.95	749.0	33.338	0.000	4	مرتفعة
04	للبنك هيكل تنظيمي فعال لإدارة كافة المخاطر المالية	3.98	0.698	36.042	0.000	3	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.1438	0.68380	38.326	0.000	/	مرتفعة

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول رقم (2-5) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.95 - 4.45) بمتوسط مقداره (4.1438) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يتم تطوير القواعد والقوانين حسب البيئة المصرفية المحيطة بالبنك " بمتوسط حسابي قدرة (4.45) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.1438) وانحراف معياري قدره (1.131)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة " تقوم لجنة التدقيق والرقابة بالبنك بعملها دون تدخل الإدارة العليا للبنك " بمتوسط حسابي قدرة (3.95) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.1438) وانحراف معياري (0.749).

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة إذ كانت مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وتبين أن مستوى أهمية مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا.

ثانيا: تحليل عبارات حفظ حقوق العملاء

الجدول رقم (2-6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة لعبارات حفظ حقوق العملاء.

الرقم	عبارات مبدأ حفظ حقوق العملاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
05	يعمل البنك على حماية حقوق جميع العملاء	4.33	0.764	35.795	0.000	1	مرتفعة
06	يحصل العملاء على خدمات البنك بتكاليف مناسبة	4.00	1.086	23.294	0.000	2	مرتفعة
07	يقوم العملاء بتقديم اقتراحاتهم وشكاويهم حول خدمات البنك بكل شفافية	3.95	1.037	24.102	0.000	3	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.091 7	0.74339	34.811	0.000	/	مرتفعة

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول (2-6) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بحفظ حقوق العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.95 - 4.33) بمتوسط مقداره (4.0917) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية حفظ حقوق العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يعمل البنك على حماية حقوق جميع العملاء " بمتوسط حسابي قدرة (4.33) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.0917) وانحراف معياري قدره (0.764)، فيما تحصلت الفقرة رقم 07 " يقوم العملاء بتقديم اقتراحاتهم وشكاويهم حول خدمات البنك بكل شفافية " الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.95) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.0917) وانحراف معياري (1.037).

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول حفظ حقوق العملاء وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية حفظ حقوق العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوكاله -ميلة -

مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير حفظ حقوق العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ كانت كافة مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أن مستوى أهمية حفظ حقوق العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعاً.

ثالثاً: دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة

الجدول رقم (2-7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة " t " ومستوى الدلالة لعبارات دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة.

الرقم	عبارات مبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
08	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون الداخلي للبنك	4.13	1.141	23.425	0.000	1	مرتفعة
09	يقوم البنك بتوفير المعلومات لأصحاب المصلحة بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب	3.80	1.285	18.703	0.000	2	مرتفعة
10	يتصل أصحاب المصلحة بإدارة البنك للإعراب عن الممارسات غير القانونية	3.43	1.500	14.439	0.000	4	متوسطة
11	يتم تعويض أصحاب المصلحة من طرف البنك عن أي انتهاك لحقوقهم	3.45	1.260	17.320	0.000	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.70	0.88831	26.343	0.000	/	مرتفعة

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول (2-7) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.43 - 4.13) بمتوسط مقداره (3.7) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون الداخلي للبنك " بمتوسط حسابي قدره (4.13) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.7) وانحراف معياري قدره (1.114)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة " يتصل أصحاب المصلحة بإدارة البنك للإعراب عن

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوكالة -ميلة -

الممارسات غير القانونية " بمتوسط حسابي قدرة (3.43) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.7) وانحراف معياري (1.5)

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية مبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن ذلك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير مبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة إذ كانت مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أن مستوى أهمية مبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا.

رابعا: الإفصاح والشفافية

الجدول رقم (2-8): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة " t " ومستوى الدلالة الإحصائية لعبارات الإفصاح والشفافية.

الرقم	عبارات مبدأ الإفصاح والشفافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
12	يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية	3.38	1.444	14.777	0.000	4	متوسطة
13	يتوفر البنك على قنوات توزيع المعلومات تسمح لمستخدميها الحصول عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة	3.53	1.552	14.362	0.000	2	متوسطة
14	يفصح البنك عن تقاريره المالية والمحاسبية في الوقت المناسب	3.48	1.240	17.723	0.000	3	متوسطة
15	يتم الإفصاح على جميع منتجات وخدمات البنك الجديدة لمختلف عملاء	4.10	0.672	38.600	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.618	0.851	62.892	0.000	/	متوسطة

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

يشير الجدول رقم (2-8) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالإفصاح والشفافية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (38.3 - 4.10) بمتوسط مقداره (3.6188) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط لأهمية الإفصاح والشفافية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يتم الإفصاح على جميع منتجات وخدمات البنك الجديدة لمختلف عملاءه " بمتوسط حسابي قدره (4.10) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.6118) وانحراف معياري قدره (0.672)، فيما تحصلت الفقرة رقم 12 " يستعين البنك بمراجع مستقل بعملية المراجعة السنوية " الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.38) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.6188) وانحراف معياري (1.444)

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإفصاح والشفافية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح والشفافية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير الإفصاح والشفافية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله، إذ كانت كافة مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أن مستوى أهمية الإفصاح والشفافية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميله من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان متوسطا.

خامسا: مسؤوليات الإدارة العليا

الجدول رقم (2-9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة " t " ومستوى الدلالة الإحصائية
لعبارات مسؤوليات الإدارة العليا.

الرقم	عبارات مبدأ مسؤوليات الإدارة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
16	تقوم الإدارة العليا بوضع مخطط استراتيجي لعمل البنك	4.50	0.599	47.502	0.000	1	مرتفعة
17	تعمل الإدارة العليا على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الاعتبار	4.35	0.662	41.548	0.000	2	مرتفعة
18	تتأكد الإدارة العليا من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية المطبقة في البنك	3.85	0.949	25.667	0.000	3	مرتفعة
19	تقوم الإدارة العليا للبنك بتشكيل لجان رقابية وتحديد مجال لفترة نشاطها	3.53	1.396	15.973	0.000	4	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.0563	0.64173	39.976	0.000	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS.

يشير الجدول (2-9) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمسؤوليات الإدارة العليا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.53- 4.50) بمتوسط قدره (4.0563) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية مسؤوليات الإدارة العليا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " تقوم الإدارة العليا بوضع مخطط استراتيجي لعمل البنك " بمتوسط حسابي قدره (4.50) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.0563) وانحراف معياري قدره (0.599) فيما تحصلت الفقرة رقم 19 " تقوم الإدارة العليا للبنك بتشكيل لجان رقابية وتحديد مجال لفترة نشاطها " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.53) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام وانحراف معياري قدره (1.396)

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ مسؤوليات الإدارة العليا وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية مبدأ مسؤوليات الإدارة العليا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوکالة -ميلة -

من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير مبدأ مسؤوليات الإدارة العليا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة إذ كانت مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وتبين أن مستوى أهمية مسؤوليات الإدارة العليا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا

الفرع الثاني: تحليل عبارات محاور إدارة المخاطر المالية

الجدول رقم: (2-10): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة " t " ومستوى الدلالة

الإحصائية لعبارات محاور إدارة المخاطر.

الرقم	إدارة المخاطر المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة "t" المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
20	تقوم إدارة البنك بصياغة إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر المالية	3.68	1.289	18.035	0.000	6	مرتفعة
21	يهتم البنك بتعيين لجنة لإدارة المخاطر المالية	3.68	1.403	16.566	0.000	7	مرتفعة
22	يستعين البنك في إدارة مخاطره المالية على آراء و تقارير محافظي الحسابات	3.50	1.155	19.170	0.000	9	متوسطة
23	يتحقق مجلس إدارة البنك بأن جميع المخاطر المالية قد تم إدارتها بشكل سليم	4.03	0.832	30.609	0.000	1	مرتفعة
24	قيام البنك بالتنسيق بين كل الوكالات التابعة له من اجل الحصول على بيانات حول المخاطر المالية	3.98	0.947	26.547	0.000	2	مرتفعة
25	يلتزم البنك بتوفير سيولة كافية لتلبية حاجات جميع عملائه	3.60	1.482	15.368	0.000	8	متوسطة
26	يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري	3.70	1.471	15.907	0.000	5	مرتفعة
27	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بالمخاطر المالية	3.90	1.105	22.327	0.000	3	مرتفعة

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوكالة -ميلة -

متوسطة	10	0.000	15.439	1.413	3.45	يحافظ البنك على رأس مال كافي لإدارة مخاطر تغيرات سعر الصرف	28
متوسطة	11	0.000	14.435	1.457	3.33	يتعرض العميل عند القيام باقتراضه من البنك لمخاطر أسعار الفائدة	29
مرتفعة	4	0.000	20.602	1.174	3.83	خطر العجز من أصعب المخاطر التي تمس النظام البنكي	30
مرتفعة	/	0.000	46.639	0.5011	3.6955	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

يشير الجدول (2-10) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.33-4.03) بمتوسط مقداره (3.6955) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يتحقق مجلس إدارة البنك بأن جميع المخاطر المالية قد تم إدارتها بشكل سليم " بمتوسط حسابي قدرة (4.03) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.6955) وانحراف معياري قدره (0.832)، فيما تحصلت الفقرة رقم 29 " يتعرض العميل عند القيام باقتراضه من البنك لمخاطر أسعار الفائدة " على الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.33) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.6955) وانحراف معياري (1.457)

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول إدارة المخاطر المالية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول أهمية إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة إذ كانت مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أن مستوى أهمية إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

لتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار (1- Sample K-S) كولمجروف - سميرنوف وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، حيث تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار إذا كانت مستوى المعنوية لكل محاور الدراسة أكبر من (sig > 0.05).

جدول رقم (2-11): اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سميرنوف) (1- Sample K-S).

المحاور	عنوان المحاور	عدد العبارات	قيمة الاختبار z	م. المعنوية (sig)
1	مبادئ الحوكمة	19	1.217	0.103
1-1	ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	4	1.655	0.080
2-1	حفظ حقوق العملاء	3	1.141	0.148
3-1	دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	4	0.994	0.276
4-1	الإفصاح والشفافية	4	0.764	0.603
5-1	مسؤوليات الإدارة العليا	4	0.983	0.289
2	إدارة المخاطر المالية	11	1.263	0.082
	كل المحاور	30	1.380	0.064

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول (2-11) أن مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر (sig > 0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكننا استخدام الاختبارات المعلمية عند اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الثاني: مناقشة اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الفرع اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد.

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمسة فرضيات فرعية وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كما موضح بالجدول رقم (2-12).

الجدول رقم (2-12): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك Badr لووكالة ميلة.

Sig*	T	معامل الانحدار		DF	Sig	المحسوبة	R ²	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية	مستوى الدلالة	u	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	6.005	الثابت	Contant	1	0.098	2.879	0.070	0.265	إدارة المخاطر المالية
0.098	1.697	وجود أساس لإطار فعال للحوكمة		38					
				39					

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (2-12) اثر ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.265)، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.070)، أي أن ما قيمته (0.070) من التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة ناتج عن التغيرات في مستوى ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.194)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة يؤدي إلى الزيادة في إدارة المخاطر المالية بقيمة (0.194)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (2.897) وهي

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوكالة -ميلة -

غير دالة عند $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما بلغت T المحسوبة (6.005)، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثانية H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر حفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كما موضح بالجدول رقم (2-13).

الجدول رقم: (2-13): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر حفظ حقوق العملاء على

إدارة المخاطر المالية لبنك Badr لوكالة ميلة.

Sig*	T	معامل الانحدار		DF	Sig*	المحسوبة	R ²	R	المتغير
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية	مستوى الدلالة	U	معامل التحديد	معامل الارتباط	التابع
0.000	5.814	2.252	الثابت Constant	1	0.01	14.322	0.274	0.523	إدارة المخاطر المالية
			حفظ حقوق العملاء	38					
0.01	3.784	0.353		39					

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (2-13) أثر حفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة.

إذ بلغ معامل الارتباط (0.523) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.274) أي أن ما قيمته (0.274) من التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوکالة -ميلة -

وكالة ميلة ناتج عن التغيرات في مستوى حفظ حقوق العملاء، كما بلغت درجة التأثير $(\beta=0.353)$ وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في حفظ حقوق العملاء يؤدي إلى الزيادة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة بقيمة (0.353) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (14.322) وهي دالة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما بلغت T المحسوبة (3.784) وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثالثة H03:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$. ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كما موضح بالجدول رقم (2-14).

الجدول رقم (2-14): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك BADR لوکالة ميلة.

Sig*	T	β معامل الانحدار		DF	Sig	المحسوبة	R ²	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية	مستوى الدلالة	μ	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	9.010	2.897	الثابت Constant	1	0.015	6.513	0.146	0.383	إدارة المخاطر المالية
0.015	2.552	0.216	دور أصحاب المصلحة	38					
				39					

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (2-14) أثر دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة.

إذ بلغ معامل الارتباط (0.383) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.146) أي أن ما قيمته (0.146) من التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة ناتج عن التغيرات في مستوى دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، كما بلغت درجة التأثير β (0.216) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة يؤدي إلى الزيادة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة بقيمة (0.216) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (6.513) وهي ر دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت T المحسوبة (2.552) وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة H04:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة كما موضح بالجدول رقم (2-15).

الجدول رقم (2-15): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك BADR وكالة ميلة

Sig*	T	معامل الانحدار β		DF		Sig	المحسوبة μ	R ²	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة	الثابت	Constant	الانحدار	الانحدار	مستوى الدلالة		معامل التحديد	معامل الارتباط	إدارة المخاطر المالية
0.000	8.749	2.849	Constant	1	الانحدار	0.011	7.115	0.158	0.397	إدارة المخاطر المالية
				38	البواقي					
0.011	2.667	0.234	الإفصاح والشفافية	39	المجموع					

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (2-15) أثر الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.397) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.158)، أي أن ما قيمته (0.158) من التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة ناتج عن التغيرات في الإفصاح والشفافية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.234)، وهذا يعني أنه لزيادة بدرجة واحدة في الإفصاح والشفافية يؤدي للزيادة في إدارة المخاطر المالية بقيمة (0.234)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (7.115) وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت T المحسوبة (2.667) وهذا ما يؤكد على عدم صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الخامسة H05:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
 ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
لوكالة -ميلة -

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر مسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كما موضح بالجدول رقم (2-16).
الجدول رقم (2-16): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر مسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك BADR وكالة ميلة.

Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	معامل الانحدار		DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة	المحسوبة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
0.000	4.911	2.288	الثابت Constant	1 الانحدار	0.004	9.343	0.197	0.444	إدارة المخاطر المالية
0.004	3.057	0.347	مسؤوليات الإدارة العليا	38 البواقي					
				39 المجموع					

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول رقم (2-16) أثر مسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.
إذ بلغ معامل الارتباط (0.444) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.197) أي أن ما قيمته (0.197) من التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة ناتج عن التغيرات في مستوى مسؤوليات الإدارة العليا، كما بلغت درجة التأثير β (0.347) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مسؤوليات الإدارة العليا يؤدي إلى الزيادة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة بقيمة (0.347)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (9.343) وهي دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت T المحسوبة (3.057) وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
 لووكالة -ميلة -

والشفافية مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة كما هو
 موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار
 فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية،
 مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة.

Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	(R ²) معامل التحديد	(R) معامل الارتباط	المتغير التابع
0.177	1.377	0.177	0.001	5	8.942	0.586	0.754	إدارة المخاطر المالية
		ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات		بين المجاميع				
0.003	3.161	0.254						
		حفظ حقوق العملاء						
0.081	1.797	0.125		34				
		دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة						
0.017	2.506	0.176						
		الإفصاح والشفافية						
0.030	2.260	0.221		39				
		مسؤوليات الإدارة العليا		المجموع				

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات برنامج Spss

يوضح الجدول (2-17) أثر الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق
 العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) على
 إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.754) عند
 مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن معامل التحديد R² بلغ (0.568)، أي أن ما قيمته (0.568) من

الفصل الثاني:..... دراسة ميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
لووكالة -ميلة -

التغيرات في إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، ناتج عن التغير في مستوى الحوكمة بمبادئها، كما بلغت قيمة درجة التأثير β لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة (0.118)، أما حفظ حقوق العملاء بلغت قيم β (0.254)، أما دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة (0.125)، أما الإفصاح والشفافية فقد بلغت قيمة β (0.176)، ومسؤوليات الإدارة العليا بلغت قيمة β (0.221) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الحوكمة يؤدي إلى الزيادة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة بقيمة (0.118) لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات و (0.254) لحفظ حقوق العملاء، و(0.125) لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، و(0.176) للإفصاح والشفافية، و(0.221) لمسؤوليات الإدارة العليا ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت 8.942 وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لووكالة ميلة بدرجة متفاوتة من مبدأ لآخر عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل للدراسة الميدانية لدور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، حيث قمنا بالتعرف على مختلف جوانب الوكالة والطريقة والإجراءات الخاصة بالاستبيان، وكذا اختبار الفرضيات التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور الحوكمة (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حفظ حقوق العملاء، دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا) على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدرجة متفاوتة من مبدأ لآخر، وهذا يقودنا للقول إن دور الحوكمة بهذه الوكالة يمكن اعتباره المحرك الرئيسي للقيام بنشاطها. ويمكن أن نستخلص أهم النتائج في هذا الفصل كما يلي:

- تتسم هذه الدراسة بمعامل ثبات جيد حيث بلغ ألفا كرونباخ للأداة ككل (0.765) وبالتالي فهي قادرة على تحقيق أغراض الدراسة؛
- مستوى أهمية ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.1438)؛
- مستوى أهمية حفظ حقوق العملاء ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.0917)؛
- مستوى أهمية دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.7000)؛
- مستوى أهمية الإفصاح والشفافية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.6188)؛
- مستوى أهمية مسؤوليات الإدارة العليا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.0563)؛
- تم تأكيد صحة الفرضية الفرعية الأولى من حيث عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
- تم نفي الفرضية الفرعية الثانية حيث تم التأكيد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛

➤ تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة من حيث عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛

➤ تم نفي الفرضية الفرعية الرابعة حيث تم التأكيد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛

➤ تم نفي الفرضية الفرعية الخامسة حيث تم التأكيد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

خاتمة

خاتمة

إن إرساء القواعد والأسس المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية، يعد أمراً ضرورياً وجوهرياً، فبمجرد أهمية إدارة المخاطر تبعاً لازدياد تنوع الخدمات المصرفية والأدوات المالية، وتعد وظائف البنك الأساسية في العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه فخوفه وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تجبره على مواجهة المخاطر التي من الممكن أن تقع له وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر.

وبالرغم من المجهودات المبذولة لم يستطع البنك تفادي الوقوع في أزمات بسبب المخاطر التي تواجهها، وكل ذلك نتيجة لنقص الشفافية مما أدى إلى زيادة انتشار الفساد، مما أدى إلى تبلور أفكار ومفاهيم جديدة تم الاتفاق على تسميتها بالحوكمة، التي نصت في مضمونها على تكريس مبادئ الإفصاح والشفافية والعدالة وحماية جميع الأطراف ذات المصلحة، وبتطبيق حوكمة البنوك تتوفر معلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب بشأن المخاطر، حيث أنه في ظل غياب المعلومات وعدم انضباط السوق ستتفاقم الآثار السلبية للمخاطر المصرفية فتهدد سلامة النظام المصرفي واستقراره ككل.

1- النتائج:

بعد إنجاز الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الحوكمة أداة رقابية صارمة خاصة في القطاع المصرفي فيعمل على تحسين إدارة البنك بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص؛
- تعتبر إدارة المخاطر من الركائز التي تقوم عليها الحوكمة في البنوك؛
- عند تطبيق البنوك لكافة مبادئ الحوكمة بشكل صارم ودائم يؤدي إلى تحسين أدائها وقدرتها على التقليل من المخاطر التي تواجهها؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر المالية بينك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميله)، مما يجعلنا نتأكد من وجود تطبيق الحوكمة في البنك محل الدراسة؛
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على إدارة المخاطر المالية بينك BADR (وكالة ميله) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق العملاء على إدارة المخاطر المالية بينك BADR (وكالة ميله) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة على إدارة المخاطر المالية بينك BADR (وكالة ميله) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية بينك BADR (وكالة ميله) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات الإدارة العليا على إدارة المخاطر المالية بينك BADR (وكالة ميله) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ؛

2-التوصيات:

- العمل على نشر الوعي بمبادئ الحوكمة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ؛
- تطبيق إجراءات ردية ومعاقبة البنوك في حال فشلها في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة فيها وذلك من خلال اخذ الاحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة والفساد في المعلومات؛
- يجب أن تعتمد المصارف الجزائرية على الأساليب الحديثة للتقليل من المخاطر المصرفية؛
- ضرورة إجراء دورات تدريبية لرؤساء مجالس الإدارة في المصارف فيما يتعلق بالتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة؛
- يجب حل كل المشاكل العالقة بالموظفين والابتعاد عن تضارب أصحاب المصالح والحفاظ على حقوق المساهمين مما يضمن بقائهم وتحسين أدائهم؛
- ضرورة تشكيل لجنة مستقلة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تختص بوضع وتطبيق نظم التقييم والتقييم وتحديد التعويضات التي يجب أن تكون متوافقة مع أهداف البنك؛
- السعي نحو إنشاء إدارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يكون من صلاحياتها المتابعة والإشراف على التنفيذ الفعال للحوكمة في القطاع المصرفي؛
- القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من أجل زيادة الوعي والتعريف بمبادئ تطبيق الحوكمة

3-أفاق الدراسة:

- بعد طرحنا للدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع الحوكمة وخاصة أنه موضوع واسع وحديث:
- تأثير حوكمة البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية؛
 - دور الحوكمة المصرفية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - واقع الحوكمة المصرفية في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

1. أبو بكر، ع. ا. &،، السيفو. (2009). و ا. إدارة الخطر والتأمين، (Vol) الطبعة العربية، (عمان-الأردن : دار اليازوري لنشر والتوزيع).
2. يراني أبوشهد، ع. (2013). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (Vol. الطبعة الأولى (عمان-الأردن :دار النفائس).
3. بلعوز، د. ع. &، وآخرون. (2013). إدارة المخاطر إدارة المخاطر -المشتقات المالية - الهندسة المالية (Vol) الطبعة الأولى (عمان -الأردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).
4. جوهر، ع. ا. (2014). الإدارة في الشركات والمؤسسات القيادة-التسويق-العمل المؤسسي-تخطيط وإدارة القوة العاملة -الحوكمة (إسكندرية -مصر :مؤسسة شباب الجامعة).
5. حجيم الطائي، ي. &، وآخرون. (2011). إدارة التأمين والمخاطر. عمان -الأردن :دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.
6. حسام الدين، غضبان. (2011) محاضرات في نظرية الحوكمة 2015 عمان -الأردن :دار الحامد لنشر والتوزيع .
7. حسن صلاح. (2011). البنوك ومخاطر الأسواق المالية، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديثة.
8. حماد طارق، ع. (2002) دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية الإسكندرية -مصر:الدار الجامعية.
9. حنا عيسى، م. (2009). إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية. عمان -الأردن :دار الراية للنشر والتوزيع.
10. خصاونة محمد،. ق. (2011) أساسيات الادارة المالية 2011 عمان -الأردن :دار الفكر ناشرون وموزعون .
11. خير الله فرج،. (2016) إدارة المخاطر المالية 2016 عمان -الأردن :دار أمجد لنشر والتوزيع.
12. الشقيري، بن. م. &، وآخرون. (2012). إدارة المخاطر (Vol) الطبعة (دار المسيرة لنشر والتوزيع).
13. صادق راشد، ش. (2013). إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجاري، (عمان -الأردن: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع) .
14. طالب، د. ف. &، المشهداني، د. ش. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف (Vol) الطبعة (عمان -الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع).
15. عبد الرؤوف أحمد، ع. م. (2016). إدارة المخاطر والأزمات (Vol) الطبعة (الاسكندرية، القاهرة :مكتبة الوفاء القانونية).

قائمة المراجع

16. علي أخضر أ. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات (الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي).
17. اللحام وآخرون، م. ع. (2014). الإدارة المالية المعاصرة (Vol. الطبعة العربية). عمان، الأردن: دار الاغصار العلمي لنشر والتوزيع).

ثانيا: المجالات العلمية

1. أبو القاسم أ ت & أحمد م س. (2021). أثر تطبيق محاسبة التحوط علة
2. كمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالاشارة إلى حالة الجزائر مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 9 جامعة الشلف الجزائر.
3. محمد الوكيل م المخاطر المالية مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية المجلد 5، العدد 2.
4. براق م & بلواضح ف. (2018). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر المالية *Revue des Réformes Economiques et intégration En Economic Mondiale 4*.
5. بلة. ع. دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية *Arab 2013 Economic And Business Journal 8 (2013)*.
6. بيرش ع ق. دور حو.. (2021). تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء الوظيفي. دراسة تطبيقية على حي شرق مدينة نصر المجلة العربية للإدارة. 41 العدد 4.
7. دبلة، ف & ، جلاب م. (2018). الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر مجلة الاقتصاديات المالية وإدارة الأعمال .
8. طاسين ع. & ص حمودي، (2018). دور الميكانيزمات الداخلية للحوكمة المؤسسية في خلق القيمة في المؤسسة مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
9. معاريف م & زناقي ب. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك 2019 مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 7 العدد 1. الجزائر.
10. المهدي، ا. أ. (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 4.
11. نواره م.. حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافرها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية مجلة جديد الاقتصاد العدد 13.

ثالثا: الملتقيات العلمية

1. التوجهات الاستراتيجية للحوكمة ومدى تفعيلها تشريعا ومؤسساتيا في الجزائر 2018 مد/خلة في ملتقى وطني 7 جامعة معسكر الجزائر.

قائمة المراجع

2. لخضر، أ. (2017). طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات ، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100 جامعة المسيلة :مقال علمي.

رابعاً: الرسائل الجامعية

1. "محمد علي "عبد اللطيف سكر ,ش .(2018). أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس .فلسطين -نابلس :رسالة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.

2. أبو حمام, ماجد اسماعيل, .(2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.

3. أحمد. حايك نهى .(2016) أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية الجامعة الافتراضية السورية رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال.

4. البشير بن عمر محمد. (2017). دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ورقلة ، الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح.

5. بوخلخال خالد. (2012). دور الهندسة المالية في ادارة المخاطر الماليةجامعة الجزائر 3رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسات.

6. حدو أمال,, (2019). دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية سيدي بلعباس أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية فرع علوم مالية جامعة جيلالي اليابس.

7. حمداني الزهرة،(2012). اشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية وهران رسالة ماجستير تخصص مالية دولية جامعة وهران.

8. دخاوي محمد،(2015). دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2003جامعة فرحات عباس -سطيف-1رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الاعمال والتنمية المستدامة.

9. الزاير انتصار بسمة(2012) دور حوكمة المصارف في إدارة مخاطر عدم التسديد في البنوك التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

10. عبد المجيد انشاصي رولا،(2015). دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي الجامعة الاسلامية غزة رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.

خامساً: المراسيم القانونية

1. مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بانشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية . (s.d.)الجريدة الرسمية ، العدد . 11.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. www.BADRBANK.dz. (s.d.). Consulté le 04 23, 2022.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Les revues scientifique

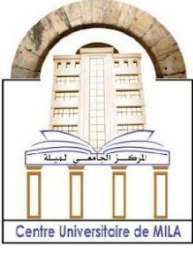
1. Shleifer, A., & Vishy, R. (juin 1997). A survey of corporate governance. *journal of Finance vol 53 n02* .

2. Rapport

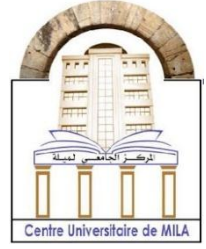
1. yousef, m. (2007). *Governance guidance and objectives with reference to application in Eugpt. egypt.*

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): استبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



المعهد: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

استبيان

تحية طيبة وبعد:

يعتبر هذا الاستبيان جزء من الدراسة من أجل إعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية تحت عنوان: " دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية دراسة حالة بنك BADR وكالة ميلة "، وبغية تحقيق هذه الدراسة يرجى منكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان، علما أن دقة و صحة نتائج هذه الدراسة، تعتمد على مدى دقة و صحة البيانات، و ذلك من أجل مساعدتنا للوصول إلى نتائج تخدم البحث العلمي.

إعداد الطالبتان:

إشراف الدكتور:

زموري كمال

❖ سرار فرح

❖ سرار عائشة

السنة الجامعية 2022/2021

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

• الجنس:

أنثى

ذكر

• العمر:

من 30 سنة إلى 39 سنة

أقل من 30 سنة

50 سنة فأكثر

من 40 سنة إلى 49 سنة

• المؤهل العلمي:

جامعي (Bac+3 , Bac+4 , Bac+5)

ثانوي فأقل

دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)

• المستوى الوظيفي:

رئيس مصلحة

نائب مدير

مدير

موظف إداري

• الخبرة المهنية:

11 سنة – 15 سنة

5 سنوات إلى 10 سنوات

أقل من 5 سنوات

16 سنة فأكثر

المحور الثاني: مبادئ الحوكمة

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة					
01	يتم تطوير القواعد والقوانين حسب البيئة المصرفية المحيطة بالبنك					
02	تتوافق المتطلبات الرقابية والقانونية داخل البنك مع القواعد الاحترازية لإدارة أعمالها					
03	تقوم لجنة التدقيق والرقابة بالبنك بعملها دون تدخل الإدارة العليا للبنك					
04	للبنك هيكل تنظيمي فعال لإدارة كافة المخاطر المالية					
	المبدأ الثاني: حفظ حقوق العملاء					
05	يعمل البنك على حماية حقوق جميع العملاء					
06	يحصل العملاء على خدمات البنك بتكاليف مناسبة					
07	يقوم العملاء بتقديم اقتراحاتهم و شكاويهم حول خدمات البنك بكل شفافية					
	المبدأ الثالث: دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة					
08	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون الداخلي للبنك					
09	يقوم البنك بتوفير المعلومات لأصحاب المصلحة بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب					
10	يتصل أصحاب المصلحة بإدارة البنك للإعراب عن الممارسات غير القانونية					
11	يتم تعويض أصحاب المصلحة من طرف البنك عن أي انتهاك لحقوقهم					
	المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية					
12	يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية المراجعة السنوية					
13	يتوفر البنك على قنوات توزيع المعلومات تسمح لمستخدميها الحصول عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة					
14	يفصح البنك عن تقاريره المالية والمحاسبية في الوقت المناسب					
15	يتم الإفصاح على جميع منتجات و خدمات البنك الجديدة لمختلف عملاءه					
	المبدأ الخامس: مسؤوليات الإدارة العليا					
16	تقوم الإدارة العليا بوضع مخطط استراتيجي لعمل البنك					
17	تعمل الإدارة العليا على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين					

الملاحق

					بعين الاعتبار
					18 تتأكد الإدارة العليا من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية المطبقة في البنك
					19 تقوم الإدارة العليا للبنك بتشكيل لجان رقابية وتحديد مجال لفترة نشاطها

المحور الثالث: إدارة المخاطر المالية

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
20	تقوم إدارة البنك بصياغة إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر المالية					
21	يهتم البنك بتعيين لجنة لإدارة المخاطر المالية					
22	يستعين البنك في إدارة مخاطره المالية على آراء و تقارير محافظي الحسابات					
23	يتحقق مجلس إدارة البنك بأن جميع المخاطر المالية قد تم إدارتها بشكل سليم					
24	قيام البنك بالتنسيق بين كل الوكالات التابعة له من أجل الحصول على بيانات حول المخاطر المالية					
25	يلتزم البنك بتوفير سيولة كافية لتلبية حاجات جميع عملائه					
26	يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري					
27	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بالمخاطر المالية					
28	يحافظ البنك على رأس مال كافي لإدارة مخاطر تغيرات سعر الصرف					
29	يتعرض العميل عند القيام باقتراضه من البنك لمخاطر أسعار الفائدة					
30	خطر العجز من أصعب المخاطر التي تمس النظام البنكي					

الملحق رقم (02) قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

الجامعة	التخصص	الرتبة	الاسم واللقب	الرقم
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-	تسويق	أستاذ محاضر قسم ب	زموري كمال	1
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-	نقود وتمويل	أستاذ محاضر قسم أ	مشرى فريد	2
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-	نقود وتمويل	أستاذ محاضر قسم أ	كنيدة زليخة	3
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-	بنوك وتأمينات	أستاذ محاضر قسم أ	ضيف روفية	4

الملحق رقم (03): وصف المتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة

خصائص أفراد عينة الدراسة

من حيث الجنس

الجنس		Effectifs	Pourcentage
Valide	ذكر	17	42,5
	أنثى	23	57,5
	Total	40	100,0

خصائص أفراد عينة الدراسة

من حيث العمر

العمر		Effectifs	Pourcentage
Valide	أقل من 30 سنة	9	22,5
	30-39 سنة	15	37,5
	40-49 سنة	13	32,5
	50 سنة أكثر	3	7,5
	Total	40	100,0

خصائص أفراد عينة الدراسة

من حيث المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		Effectifs	Pourcentage
Valide	ثانوي فاقل	7	17,5
	جامعي	32	80,0
	دراسات عليا	1	2,5
	Total	40	100,0

خصائص أفراد عينة الدراسة

من حيث المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي		Effectifs	Pourcentage
Valide	مدير	0	0,0
	نائب مدير	3	7,5
	رئيس مصلحة	13	32,5
	موظف إداري	24	60,0
	Total	40	100,0

خصائص أفراد عينة الدراسة

من حيث الخبرة المهنية

الخبرة المهنية		Effectifs	Pourcentage
Valide	أقل من 05 سنوات	8	20,0
	من 05 إلى 10 سنوات	7	17,5
	من 11 سنة إلى 15 سنة	17	42,5
	16 سنة فأكثر	8	20,0
	Total	40	100,0

الملحق رقم (04) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان لكل المبادئ

المحور الثاني: إدارة المخاطر المالية

المحور الأول: مبادئ الحوكمة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,762	11

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,669	19

المبدأ الثاني: حفظ حقوق العملاء

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال للحوكمة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,644	3

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,697	4

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,587	4

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,623	4

المبدأ الخامس: مسؤوليات الإدارة العليا

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,623	4

محاور الاستبيان ككل

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,765	30

**الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة
لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة**

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q1	40	4,45	1,131	,179
q2	40	4,20	1,114	,176
q3	40	3,95	,749	,118
q4	40	3,98	,698	,110
ضمان وجود أساس فعال للحوكمة	40	4,1438	,68380	,10812

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q1	24,881	39	,000	4,450	4,09	4,81
q2	23,845	39	,000	4,200	3,84	4,56
q3	33,338	39	,000	3,950	3,71	4,19
q4	36,042	39	,000	3,975	3,75	4,20
ضمان وجود أساس فعال للحوكمة	38,326	39	,000	4,14375	3,9251	4,3624

**الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة
لمبدأ حفظ حقوق العملاء**

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q5	40	4,33	,764	,121
q6	40	4,00	1,086	,172
q7	40	3,95	1,037	,164
حفظ حقوق العملاء	40	4,0917	,74339	,11754

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q5	35,795	39	,000	4,325	4,08	4,57
q6	23,294	39	,000	4,000	3,65	4,35
q7	24,102	39	,000	3,950	3,62	4,28
حفظ حقوق العملاء	34,811	39	,000	4,09167	3,8539	4,3294

الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة

لمبدأ دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q8	40	4,13	1,114	,176
q9	40	3,80	1,285	,203
q10	40	3,43	1,500	,237
q11	40	3,45	1,260	,199
دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	40	3,7000	,88831	,14045

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q8	23,425	39	,000	4,125	3,77	4,48
q9	18,703	39	,000	3,800	3,39	4,21
q10	14,439	39	,000	3,425	2,95	3,90
q11	17,320	39	,000	3,450	3,05	3,85
دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	26,343	39	,000	3,70000	3,4159	3,9841

الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة

لمبدأ الإفصاح والشفافية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q12	40	3,38	1,444	,228
q13	40	3,53	1,552	,245
q14	40	3,48	1,240	,196
q15	40	4,10	,672	,106
الإفصاح والشفافية	40	3,6188	,85107	,13457

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q12	14,777	39	,000	3,375	2,91	3,84
q13	14,362	39	,000	3,525	3,03	4,02
q14	17,723	39	,000	3,475	3,08	3,87
q15	38,600	39	,000	4,100	3,89	4,31
الإفصاح والشفافية	26,892	39	,000	3,61875	3,3466	3,8909

الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة

لمبدأ مسؤوليات الإدارة العليا

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q16	40	4,50	,599	,095
q17	40	4,35	,662	,105
q18	40	3,85	,949	,150
q19	40	3,53	1,396	,221
مسؤوليات الإدارة العليا	40	4,0563	,64173	,10147

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q16	47,502	39	,000	4,500	4,31	4,69
q17	41,548	39	,000	4,350	4,14	4,56
q18	25,667	39	,000	3,850	3,55	4,15
q19	15,973	39	,000	3,525	3,08	3,97
مسؤوليات الإدارة العليا	39,976	39	,000	4,05625	3,8510	4,2615

الملحق رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة

لمحور إدارة المخاطر المالية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q20	40	3,68	1,289	,204
q21	40	3,68	1,403	,222
q22	40	3,50	1,155	,183
q23	40	4,03	,832	,131
q24	40	3,98	,947	,150
q25	40	3,60	1,482	,234
q26	40	3,70	1,471	,233
q27	40	3,90	1,105	,175
q28	40	3,45	1,413	,223
q29	40	3,33	1,457	,230
q30	40	3,83	1,174	,186
إدارة المخاطر المالية	40	3,6955	,50113	,07924

الملاحق

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q20	18,035	39	,000	3,675	3,26	4,09
q21	16,566	39	,000	3,675	3,23	4,12
q22	19,170	39	,000	3,500	3,13	3,87
q23	30,609	39	,000	4,025	3,76	4,29
q24	26,547	39	,000	3,975	3,67	4,28
q25	15,368	39	,000	3,600	3,13	4,07
q26	15,907	39	,000	3,700	3,23	4,17
q27	22,327	39	,000	3,900	3,55	4,25
q28	15,439	39	,000	3,450	3,00	3,90
q29	14,435	39	,000	3,325	2,86	3,79
q30	20,602	39	,000	3,825	3,45	4,20
إدارة المخاطر المالية	46,639	39	,000	3,69545	3,5352	3,8557

الملحق رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		ضمان وجود أساس إطار فعال للحوكمة	حفظ حقوق العملاء	دور أصحاب المصلحة في ممارسة الحوكمة	إفصاح والشفافية	مسؤوليات الإدارة العليا	مبادئ الحوكمة	إدارة المخاطر المالية
N		40	40	40	40	40	40	40
Paramètres	Moyenne	4,1438	4,0917	3,7000	3,6188	4,0563	3,9132	3,6955
normaux ^{a,b}	Ecart-type	,68380	,74339	,88831	,85107	,64173	,41946	,50113
Différences les plus extrêmes	Absolue	,262	,180	,157	,121	,155	,192	,200
	Positive	,138	,120	,087	,075	,090	,192	,200
	Négative	-,262	-,180	-,157	-,121	-,155	-,072	-,109
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,655	1,141	,994	,764	,983	1,217	1,263
Signification asymptotique (bilatérale)		,080	,148	,276	,603	,289	,103	,082

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم (07): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة في إدارة المخاطر المالية لبنك BADR وكالة ميلة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,265 ^a	,070	,046	,48948

a. Valeurs prédites: (constantes), وجود أساس لإطار فعال للحوكمة,

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	,690	1	,690	2,879	,098 ^b
1 Résidu	9,104	38	,240		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), وجود أساس لإطار فعال للحوكمة,

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
(Constante)	2,890	,481		6,005	,000	1,915	3,864
1 وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	,194	,115	,265	1,697	,098	-,038	,427

a. Variable dépendante إدارة المخاطر المالية

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير حفظ حقوق العملاء في إدارة المخاطر المالية لبنك BADR
وكالة ميلة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,523 ^a	,274	,255	,43265

a. Valeurs prédites: (constantes), حفظ حقوق العملاء

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,681	1	2,681	14,322	,01 ^b
1 Résidu	7,113	38	,187		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), حفظ حقوق العملاء

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	2,252	,387		5,814	,000	1,468	3,037
1 حفظ حقوق العملاء	,353	,093	,523	3,784	,01	,164	,541

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير دور أصحاب المصلحة في إدارة المخاطر المالية لبنك
Badr وكالة ميلة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,383 ^a	,146	,124	,46907

a. Valeurs prédites: (constantes), دور أصحاب المصلحة

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1,433	1	1,433	6,513	,015 ^b
1 Résidu	8,361	38	,220		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), دور أصحاب المصلحة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
(Constante)	2,897	,322		9,010	,000	2,246	3,548
1 دور أصحاب المصلحة	,216	,085	,383	2,552	,015	,045	,387

a. Variable dé

b. pendante: إدارة المخاطر المالية

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية لبنك BADR
وكالة مبلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,397 ^a	,158	,136	,46593

a. Valeurs prédites: (constantes), الإفصاح والشفافية

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1,545	1	1,545	7,115	,011 ^b
1 Résidu	8,250	38	,217		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), الإفصاح والشفافية لإفصاح

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard				Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	2,849	,326		8,749	,000	2,190	3,509
1 الإفصاح والشفافية	,234	,088	,397	2,667	,011	,056	,411

a. Variable dépendante: إدارة الخاطر المالية

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير مسؤوليات الإدارة العليا في إدارة المخاطر المالية لبنك
BADR وكالة ميلة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,444 ^a	,197	,176	,45484

a. Valeurs prédites: (constantes), مسؤوليات الإدارة العليا

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1,933	1	1,933	9,343	,004 ^b
1 Résidu	7,861	38	,207		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes), مسؤوليات الإدارة العليا

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
(Constante)	2,288	,466		4,911	,000	1,345	3,232
1 مسؤوليات الإدارة العليا	,347	,113	,444	3,057	,004	,117	,577

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

الملحق رقم (08): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر المالية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,754 ^a	,568	,504	,35276

a. Valeurs prédites: (constantes وجود , والشفافية لإفصاح,مسؤوليات الإدارة العليا, أساس لإطار فعال للحوكمة دور أصحاب المصلحة, حفظ حقوق العملاء

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	5,563	5	1,113	8,942	,001 ^b
1 Résidu	4,231	34	,124		
Total	9,794	39			

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية

b. Valeurs prédites: (constantes) حفظ وجود أساس لإطار فعال للحوكمة, والشفافية الإفصاح, مسؤوليات الإدارة العليا, دور أصحاب المصلحة, حفظ حقوق العملاء

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
(Constante)	,177	,565		,314	,755	-,970	1,325
وجود أساس للحوكمة	,118	,086	,161	1,377	,177	-,056	,292
حفظ حقوق العملاء	,254	,080	,376	3,161	,003	,091	,417
1 أصحاب المصلحة	,125	,069	,221	1,797	,081	-,016	,265
إفصاح والشفافية	,176	,070	,299	2,506	,017	,033	,319
مسؤوليات الإدارة العليا	,221	,098	,282	2,260	,030	,022	,419

a. Variable dépendante: إدارة المخاطر المالية